الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

تقرير الجزائر

حول المراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد

حماية الشخص المسن في الجزائر

واقع و آفاق

2021

فهرست التقرير

1-مصادر إعداد التقرير

2-المراجع و التشريعات المعتمدة في حماية الشخص المسن في الجزائر

3- مقدمة

3-تعريف كبار السن والهيكلة المؤسساتية

3.1.تعريف الشيخوخة

3.2.تعريف الشخص المسن في التشريع الجزائري

3.3.ارقام واحصائيات حول التطور الديموغرافي في العالم

3.4. الشخص المسن في الجزائر

3.5. رؤية للمضي قدما نحو مستقبل أفضل لكبار السن

4- كبار السن والتنمية

5- الرعاية الصحية

6- الشيخوخة في البيئة التمكينية

-خلاصة

1-المصادر المعتمدة في إعداد التقرير:

- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
- وارة الصحة
- وزارة التجارة
- وزارة التربية الوطني
- الديوان الوطني للإحصاء
- الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر
- وكالة التنمية الاجتماعية

مصادر أخرى لإنجاز التقرير:

- التقرير السنوي حول وضعية الشخص المسن في الجزائر بعنوان:2020
- التقرير السنوي حول وضعية الشخص المسن في الجزائر بعنوان:2019
- التقرير السنوي حول وضعية الشخص المسن في الجزائر بعنوان:2018
- التقرير السنوي حول وضعية الشخص المسن في الجزائر بعنوان:2017
- مخطط عمل اللجنة الوطنية لحماية الأشخاص المسنين و رفاهيتهم
- مجلة الجمعية الجزائرية لطب الشيخوخة2020
- دراسة تحليلية للتحويلات (2000-2018)،مجلة الباشئر2019

الهيئات المكلفة بقضايا الشخص المسن في الجزائر

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة والتلاحم الاجتماعي

مديرية حماية الأشخاص المسنين

المراجع القانونية و التشريعات المعتمدة في حماية الشخص المسن في الجزائر

1.التشريعات الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص المسنين في الجزائر

1. 1.تكريس المكانة الاجتماعية و تحقيق الكرامة للشخص المسن وضمان الحماية،

- الدستور: لاسيما المواد:25،72،71،63،39،35،21،منه

1.2.الحق في العيش في الوسط العائلي

- القانون رقم 84 – 11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 ، يتضمن قانون الأسرة المعدل و المتمم؛ لاسيما المواد 2 و3 و77

المادة02:"الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع، وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة" ،

المادة 77: "تجب نفقة الأصول على الفروع، والفروع على الأصول حسب القدرة والاحتياج ودرجة القرابة"

1.3.الحماية القضائية والقانونية للأشخاص المسنين

- القانون رقم 66-156 المؤرخ في 8يونيو سنة 1966 ، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم لاسيما المواد 258، 282 والمواد من 314 إلى 319،

2. الحماية الصحية والحق في العلاج

- القانون رقم 18-11 المؤرخ فيفي 2 يوليو 2018 المتعلق بالصحة المواد:86 و87

" المادة 12 منه والتي تنص على : " تعمل الدولة على ضمان تجسيد الحق في الصحة كحق أساسي للإنسان على جميع المستويات "

القسم الثالث حماية صحة الأشخاص المسنّين

- المادّة86 : تتولى الدولة إعداد وتنفيذ برامج لحماية صحة الأشخاص المسنين.

يستفيد الأشخاص المسنون،لاسيما المصابون بأمراض مزمنة أو المعوّقون من كل الخدمات بالعلاج وإعادة التكييف والتكفّل النفسي التي تتطلبها حالتهمالصحية.

- المادّة87 : تضمن هياكل ومؤسسات الصحة التكفل بالاحتياجات الصحية للأشخاص المسنين،لاسيما أولئك المعوقين و/أو الذين هم في تبعية،بواسطة مستخدمين مؤهلين وكل وسيلةأخرى بما في ذلك العلاج والاستشفاء في المنزل.

3. الحماية الاجتماعية

القانون رقم10-12،المؤرخ في 29 ديسمبر2010،المتعلق بحماية الأشخاص المسنين :

المادة 3:"تشكل حماية الأشخاص المسنين وصون كرامتهم التزاما وطنيا.

تضطلع بهذا الالتزام بالدرجة الأولى الأسرة لاسيما الفروع منها ،والدولة والجماعات المحلية والحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني، وكذا كل شخص خاضع للقانون العام والخاص من شأنه المساهمة في مجال حماية الأشخاص المسنين والتكفل بهم.

قانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل1990 المتعلق بعلاقات العمل

قانون قم 16-15 المؤرخ في 31 سبتمبر 2016، يعدل ويتمم القانون رقم 83-12 المؤرخ في 2يوليو 1983 ،المتعلق بالتقاعد

المراسيم التنفيذية المنظمة للتراتيب الاجتماعية لفائدة الاشخاص المسنين

1 – المرسوم التنفيذي رقم 12 – 113 المؤرخ في 7 مارس 2012 ، يحدد شروط وضع المؤسسات المتخصصة و هياكل استقبال الأشخاص المسنين و كذا مهامها و تنظيمها و سيرها؛

2 – المرسوم التنفيذي رقم 13 – 139 المؤرخ في 10 أبريل 2013 ، يحدد شروط و كيفيات منح بطاقة الشخص المسن؛

3 – المرسوم التنفيذي رقم 16 – 62 المؤرخ في 20 أكتوبر 2016 ، يحدد كيفيات تنظيم الوساطة العائلية و الاجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي؛

4 – المرسوم التنفيذي 16 – 186 المؤرخ في 22 يونيو 2016 ، يحدد كيفيات منح إعانة الدولة للفروع المتكفلين بأصولهم و كذا الأشخاص المسنين الذين هم في وضع صعب و/ أو بدون روابط أسرية؛

5- المرسوم التنفيذي رقم 16-187 المؤرخ في 22 يونيو 2016، يحدد كيفيات مساهمة الأشخاص المسنين ذوي دخل كاف، في مصاريف التكفل المقدمة داخل مؤسسات و هياكل استقبال الأشخاص المسنين.

6 – المرسوم التنفيذي رقم 16 – 294 المؤرخ في 294 المؤرخ في 9 نوفمبر 2016، يحدد تدابير الإعانة و التكفل الخاص بالأشخاص المسنين بالمنزل.

6-المرسوم التنفيذي رقم 19-155 المؤرخ في 30 أفريل 2019، المحدد شروط إنشاء وتنظيم وسير ومراقبة المؤسسات الخاصة باستقبال الأشخاص المسنين.

القرارات الوزارية المنظمة لسير التراتيب

1 – قرار وزاري رقم 01 مؤرخ في 10 فيفري 2013، يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمؤسسات المتخصصة و هياكل استقبال الأشخاص المسنين؛

2 – قرار وزاري مشترك مؤرخ في 3 أبريل 2013، يحدد التنظيم الداخلي للمؤسسات المتخصصة و هياكل استقبال الأشخاص المسنين؛

3 – منشور الاستقبال النهاري مؤرخ في 15 ديسمبر 2014 ؛

4 – قرار وزاري مؤرخ في 20 أكتوبر 2016 ، يحدد الخصائص التقنية لبطاقة الشخص المسن؛

5 – قرار وزاري مؤرخ في 20 أكتوبر 2016، يتضمن النظام الداخلي النموذجي لمكتب الوساطة العائلية و الإجتماعية؛

6 – قرار وزاري مؤرخ في أول فبراير 2017، يحدد قائمة الإعانات العينية الاجتماعية المنزلية و الصحية لفائدة الأشخاص المسنين و المتكفلين بهم؛

7- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 أفريل 2017، يحدد مبلغ المساهمة المالية للأشخاص المسنين و كذا الأشخاص المسنين ذوي دخل كاف، مقابل الخدمات المقدمة داخل المؤسسات و هياكل استقبال الأشخاص المسنين.

2. الشخص المسن في التشريع الدولي

مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن:

- **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة** (القرار 91/46) في 16 كانون الثاني/ديسمبر 1991 الذي اعتمد مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن.

- تشجيع حكومات الدول الأعضاء على إدراج المبادئ الأممية في خططها الوطنية، وهي: **الاستقلالية ، المشاركة، الرعاية، تحقيق الذات ، الكرامة.**

نبذة تاريخية عن القرارات الأممية الخاصة بحقوق الأشخاص المسنين ورفاهيتهم

الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة:

- في عام 1982 ، أقرت الجمعية العامة ، في قرارها 51/37 ، خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة ، المعتمدة في الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة.

•في عام 1991 ، اعتمدت الجمعية العامة في القرار 91/46 مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن.

الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة:

•في عام 2002 ، أقرت الجمعية العامة في القرار 167/57 الإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة ، اللذين اعتمدتهما الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. وجهت خطة العمل هذه وضع التشريعات والسياسات الاجتماعية في المجالات الرئيسية على الصعيدين الوطني والدولي.

•في عام 2009، قدمت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان ورقة عمل (A / HRC / AC / 4 / CRP.1) إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن "الحاجة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان وآلية فعالة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لكبار السن ". في هذه الوثيقة ، تؤكد اللجنة الاستشارية على أهمية إجراء دراسة بشأن التمييز ضد كبار السن بهدف وضع اتفاقية دولية بشأن حقوق الإنسان لكبار السن.

•في عام 2010، كرست الخبيرة المستقلة لحقوق الإنسان والفقر المدقع تقريرها السنوي عن أهمية نظم الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر المدقع وتحقيق حقوق الإنسان للمسنين.

•في سبتمبر / أيلول 2010، في القرار 22/15 ، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى المقرر الخاص المعني بحق كل شخص في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية عن طريق إعداد دراسة عن إعمال حق كبار السن في الصحة ، بما في ذلك الصعوبات والممارسات الحالية الموصى بها. على أساس هذه الدراسة ، عقدت حلقة نقاش في الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2011 حول حق كبار السن في الصحة والتحديات والممارسات الجيدة في هذه القضية. الموضوع.

•في كانون الأول / ديسمبر 2010، وفقا لقرارها 182/65 ، أنشأت الجمعية العامة فريقا عاملا مفتوح العضوية معنيا بالشيخوخة لحماية حقوق الإنسان لكبار السن على نحو أفضل. وهي أول هيئة دولية تستهدف ولايتها هذه الفئة من الناس. إن الفريق العامل مكلف بمراجعة الإطار الدولي الحالي لمعرفة الثغرات الممكنة وطرق معالجتها ، بما في ذلك استكشاف ، حسب الاقتضاء ، إمكانية تنفيذ الصكوك الأخرى. وغيرها من التدابير.

•في عام 2011 ، ساهمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقرير الأمين العام المعنون "متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة" ، الذي قُدم إلى الجمعية العامة.

تم إرسال استبيان إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لالتماس التعليقات والمعلومات حول القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بحقوق كبار السن. يقدم التقرير نظرة عامة على الصعوبات التي يواجهها كبار السن في ممارسة حقوقهم ويقدم أمثلة على الإجراءات العامة المتخذة في هذا المجال.

•في عام 2012 ، بحث التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حالة حقوق الإنسان لكبار السن وتحليل الصكوك الدولية السارية وكذلك أوجه القصور في نظام الحماية.

يوصي التقرير ، في جملة أمور ، بإنشاء ولاية جديدة للإجراءات الخاصة.

•في نيسان / أبريل 2013 ، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 23/21 ، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مشاورة عامة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. مواطن كبير السن ، لجمع المعلومات وتبادل أفضل الممارسات في هذا المجال. تم تقديم ملخص للمناقشات التي دارت خلال هذه المشاورة في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2013.

والنتيجة الرئيسية لهذه المشاورة هي كما يلي: "على الرغم من أن معظم الصكوك الدولية المتعلقة تنطبق حقوق الإنسان على الأشخاص من جميع الأعمار ، بما في ذلك كبار السن ، ولم يحظ عدد من قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالتحديد بكبار السن بالاهتمام الكافي في صياغة قضايا حقوق الإنسان. الصكوك أو في ممارسة هيئات وآليات حقوق الإنسان."

- في 27 سبتمبر 2013 ، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار 20/24 ، دون تصويت ، الذي ينص على ولاية الخبير المستقل لتعزيز ممارسة الأفراد

- في أفريل 2014، تأكيدا على قرار مجلس حقوق الإنسان 25/24، نظم منتدى اجتماعي حول * حقوق الأشخاص المسنين، بما في ذلك أفضل الممارسات .

3-مقدمة:

يعتمد الجهد الوطني في مجال حماية الأشخاص المسنين على وضع سياسة اجتماعية مدمجة تأخذ في الاعتبار مقاربة التنمية المستدامة الشاملة للوصول إلى تحقيق الغايات الوطنية و المتمثلة في بقاء المسن في وسطه الطبيعي وتعزيز مكانته في الأسرة و المجتمع ضمن سياسة وطنية شاملة للحماية الاجتماعية ومرافقة الأسرة وتمكينها عن طريق رفع قدرات مكوناتها الأساسية. والتي هي في صلب أولويات برنامج عمل الحكومة المستمد من مورو ثنا الحضاري والثقافي، والطابع الاجتماعي للدولة الجزائر ويتضح ذلك جليا من خلال نسبة التحويلات الاجتماعية التي تعتمدها الدولة في قانون المالية وميزانية الدولة.

و يتم ذلك عن طريق العمل لتعزيز مكانة الأشخاص المسنين في أوساطهم الأسرية وأدوارهم الاجتماعية لاسيما المسنين الذين يعانون الهشاشة الاجتماعية حيث تعمل الدولة عن طريق تراتيب اجتماعية لتوفير الدعم المادي والمرافقة لهم ولفروعهم المتكفلين بهم .

لقد ظل الشخص المسن في المخيال الجماعي للمجتمع الجزائري على الدوام يحتل مكانة مرموقة ومعززة بالوقار والاحترام والتبجيل ، وعلى هذا النهج سار المشرع الجزائر في تعزيز هذه المكانة وترقيتها عبر الدساتير والمنظومة التشريعية الوطنية التي أولت كبير العناية بهذه الفئة قصد ضبط الأدوات القانونية لحمايتها وترقية مشاركتها في الحياة العامة وتثمين رصيدها المعرفي والحضاري وضمان انتقاله إلى الأجيال في سلالة تضمن التواصل في كنف المودة والتراحم بين أفراد الأسرة والمجتمع.

من جهة أخرى، كرس المشرع الجزائري المعنى النبيل للأسرة كفضاء لصلة القرابة والمودة والرحمة والترابط والتكافل بين أفرادها ونبذ الآفات الاجتماعية في المادتين 2 و3 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم،حيث وضحت المادة 7 منه، الواجبات في الحماية والإنفاق على الأصول والفروع:" تجب نفقة الأصول على الفروع والفروع على الأصول حسب القدرة والاحتياج ودرجة القرابة".

لقد أضحت حماية الشخص المسن تأخذ بعدا إنسانيا وعالميا في اهتمامات الأسرة الدولية، إذ خصته هيئة الأمم المتحدة بيوم خاص بموجب القرار 106/45 في 14 ديسمبر عام 1990 ، وكانت الجزائر من المنخرطين في هذا المسعى المتوافق والنهج الاجتماعي للدولة الجزائرية وقيمنا الاجتماعية والدينية. عبر الإصلاحات التي بادرت بها في المجالات الاجتماعية والتشريعية والتي أثمرت بصدور القانون رقم 10-12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 والمتعلق بحماية الأشخاص المسنين وتخصيص يوم وطني للشخص المسن الموافق لـ27 أبريل من كل سنة.

كما أثمرت الجهود باستكمال استصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون رقم10-12 والتي أسست لتراتيب وإجراءات ميدانية تهدف إلى توفير ظروف مناسبة ليعيش الشخص المسن وتضمن له حياة مستقرة في وسطه العائلي يتمتع فيها بممارسة حقوقه كاملة وتحقق له الاستقلالية في اختيار الحياة المناسبة له حسب حاجياته وخصوصياته بما ويتناسب والمبادئ الاممية لكبار السن وأهداف التنمية المستدامة.

إن السبيل لتحقيق توازن وظيفي داخل الأسرة وفي المجتمع هو قدرة التراتيب والبرامج الاجتماعية والإمكانيات المتاحة التي توفرها الدولة على تحقيق اندماج كلي وشامل في مسارات التنمية ومحاربة الاتكالية والفقر والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية ضمن تحيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها.

ولا يكتمل هذا المسعى إلا من خلال المضي قدما نحو رقمنة الخدمات الاجتماعية بما يضمن الشفافية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص للجميع في الاستفادة من مختلف المساعدات والخدمات الاجتماعية كالوساطة الاجتماعية والعائلية وترتيب المساعدة بالمنزل ومختلف البرامج التضامنية والامتيازات الموجهة لفائدة هذه الفئة.

كما أن انخراط المجتمع المدني في هذا المسعى وإسهامه في العملية التكفلية و التجند لمحاربة كل أساليب العنف والإهمال والتخلي والتمييز كممارسات قديمة بالية لا تمت بصلة لرصيدنا الحضاري ومرافقة الأسرة الإعلامية الوطنية على اختلاف أدواتها سيؤسس لمرحلة جديدة في بلدنا، يساهم فيها كل أفراد المجتمع ضمن روح المواطنة المسئولة بواجباتهم بالتضامن والإخطار والتبليغ عن كل حالات المساس بحقوق المسنين لتزيد من اللحمة الاجتماعية وتعزز النسيج الأسري.

ولا يمكن الوصول إلى النتائج المرجوة دون العمل وبتفتح على تشجيع ومرافقة القطاع الخاص للمساهمة والاستثمار في المجال الاجتماعي باعتباره مجالا واعدا في التكفل بمختلف الشرائح الاجتماعية لاسيما المسنين ويسهم في خلق مناصب الشغل وتدوير عجلة التنمية الاجتماعية المستدامة.

وسنعرض من خلال هذا التقرير كل العمليات والتراتيب والبرامج والأنشطة التي تم تجسيدها خلال الفترة(2017-2021) ، ومحاولة تقييم النتائج المتوصل إليها ونسب الإنجاز والوقوف على النقائص بشكل دقيق يضمن القدرة على المراجعة والتصحيح والتقويم.

كما أن عملية التقييم ستمكن من تحديد الحاجيات المادية والبشرية لمواصلة العمل وضمان النوعية وجودة الخدمة الاجتماعية المقدمة لفائدة الأشخاص المسنين ببلادنا تكون كفيلة بتحديد أهم العناصر المشكلة لاستراتيجية وطنية لحماية الأشخاص المسنين ورفاهيتهم في إطار برنامج عمل الحكومة ضمن رؤية جديدة تستشف واقع المجتمع الجزائري وخصوصيته الدينية والثقافية والحضارية.

كما أن عملية الرقمنة في تسيير الملف الاجتماعي واعتماد الوسائل التقنية في منح المساعدات الاجتماعية ومتابعتها بشكل دقيق تمكن لا محالة، إذا كانت مشفوعة بالعمل الجواري الجاد، من استهداف وإحصاء المسنين بشكل عام، ومن هم في وضع هشاشة بشكل خاص لاسيما في مناطق الظل ودوائر العزلة والحرمان والهشاشة الاقتصادية عبر كل الولايات.

3- تعريف كبار السن والهيكلة المؤسساتية:

3.1.تعريف الشيخوخة:

تعرف الشيخوخة على أنها مرحلة من عمر الإنسان، تتسم بخصوصيات و أعراض تميز الشخص المسن في صورة نمطية لدى عموم الناس ، ولكن الحقيقة أن هذه المرحلة لها ارتباطات بواقعه الاجتماعي و المعيشي، تفرز سلوكيات نفسية وتغيرات طباعية مصًاحبُة بتقلص هامش الحركة و النشاط لديه بفعل ضعف القدرة الوظيفية لجسمه، يجب على المحيط و الأسرة معرفتها و تقبلها.

3.2.تعريف الشخص المسن في التشريع الجزائري:

يعرف الشخص المسن بموجب القانون رقم 10-12 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق لـ 29 ديسمبر 2010 و المتعلق بحماية الأشخاص المسنين في المادة 02 منه "بأنه كل شخص بلغ من العمر خمسة و ستين (65) سنة فما فوق."

3.3.أرقام واحصائيات حول التطور الديمغرافي في العالم وتوسع القاعدة الهرمية للمسنين:

تُجْمِعُ كل تقارير منظمات وهيئات الأمم المتحدة على أن متوسط الأعمار في مختلف المجتمعات و البيئات يرتبط ارتباطا وثيقا بظروف العيش و السكن و الرعاية الصحية و التوازن النفسي و مستوى الرفاهية، وتؤكد على أنها مرتفعة في دول الشمال مقارنة بجنوب الكرة الأرضية بفعل مستوى المعيشة حيث تقل الموارد و التنمية ويزداد الفقر و سوء التغذية ،و عليه فإن أعراض سلوك المسن وقدرته الذهنية والبدنية وحالته الصحية والنفسية نتاج لبدايات الإنسان في مراحل العمر الأولى.

ومن جهة أخرى تشير إحصائيات هيئات ومنظمات الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم من فئة كبار السن سيصل إلى أكثر من 1.5 مليار شخص في عام 2050، في جميع المناطق والتي ستعرف زيادة في حجم السكان الأكبر سنًا بين عامي 2019 و 2050.

3.4.الشخص المسن في الجزائر

عرفت الجزائر ومع بداية الألفية الثالثة ارتفاعا واضحا في متوسط العمر لدى الجزائريين على غرار بقية دول العالم والتي تتجه ديمغرافيتها نحو اتساع القاعدة الهرمية لكبار السكان إذ، تشير أرقام وإحصائيات الساكنة بالجزائر إلى أن نسبة عدد الأشخاص المسنين الذين يفوقون60 سنة تمثل 10 % من مجموع السكان أي حوالي أربعة (4.5) مليون نسمة. أي بزيادة قدرت بحوالي 1.5 مليون نسمة عن سنة 2015 وبنسبة 8.7%من مجموع السكان.

يعود هذا التزايد المستمر إلى تميز الرعاية الصحية ومجانيتها و تطور مستوى المعيشة مما انعكس بالإيجاب على تطور متوسط العمر للسكان كمؤشر حقيقي يترجم الجهد الوطني في مجال الخدمة الاجتماعية والرعاية الصحية، إذ وصلت نسبة متوسط العمر 77,6 سنة (76,9 سنة للرجال و 78,2 سنة للنساء)والذي سيعرضه هذا التقرير.

جدول بياني يوضح تطور الهرم السكاني لفئة المسنين في الجزائر(2017-2020)

المصدروزارة الصحة 2021

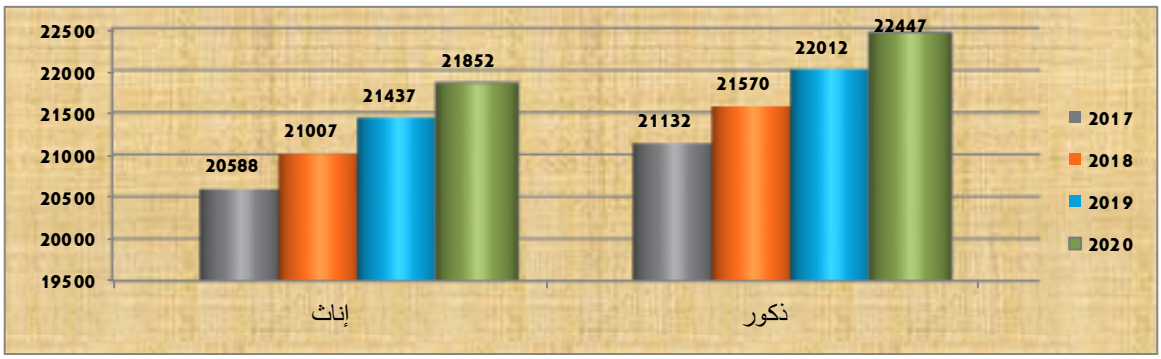

و فى توقعات الديوان الوطني للإحصاء لتطور الهرم السكاني آفاق عام 2040، فتشير المؤشرات إلى أن متوسط العمر المتوقع ، يصل إلى: 82 سنة للرجال و 83 سنة للنساء في منحى تصاعدي باعتبار انخفاض الوفيات لدى المواليد وزيادة الخصوبة عموما وظروف الرعاية الصحية.

من جهة أخرى ترشح المؤشرات الإحصائية زيادة متوقعة في عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 70 سنة، أفاق عام ،2040 مما سيؤدي حتما لزيادة في إجمالي عدد الأشخاص المسنين الذين يفوقون سن 60 سنة و التي أكدت التوقعات أنه سيكون في حدود 7 ملايين نسمة عام 2030، وبنسبة 13.2 % من مجموع الساكنة، وبالتالي ازدياد احتياجاتهم من رعاية صحية مكيفة ومرافقة نفسية ومساعدة اجتماعية منزلية وخدامات ذات جودة و فعالية.

3.5. .رؤية للمضي قدما نحو مستقبل أفضل لكبار السن

إن المعطيات والمؤشرات الإحصائية وواقع المسنين في الجزائر ومنحى تزايد عددهم وتوسع قاعدة الهرم الديمغرافية التي وصلت 10% ، أصبح من الضرورة بمكان استشراف المستقبل برؤية جديدة و الاستعداد للمراحل القادمة مع وضع الأدوات التقنية و المعرفية للتكفل بهذه الفئة و مرافقتها على العيش في استقرار و تناغم بتوفير الجو الأسري و المحيط الاجتماعي المتقبل لوجودها والبيئة الصديقة والحق في المساهمة في الحياة العامة والمشاركة في التنمية المستدامة دون تمييز على أساس السن أو العجز.

ويكون ممكنا الذهاب نحو مستقبل آمن لكبار السن فقط بالالتفاف حول القانون 10 -12 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين و التشريعات المنظمة لمختلف التراتيب الموجهة لفائدة الأشخاص المسنين، مع ايلاء العناية اللازمة للمراجعة و تحيين المنظومة التشريعية في ظل أحكام الدستور الجديد وتكييفها برؤية تستشف المستقبل ،لاسيما بعد ما أكدت المادة 71 في أسمى قوانين الجمهورية دستور عام 2020، ولأول مرة إلزام الفروع بواجب القيام بالإحسان ومساعدة الأولياء تحت طائلة المتابعات الجزائية وهو الإجراء الذي سيعزز بالتأكيد الترسانة التشريعية والقانونية لاسيما قانون الإجراءات وقانون العقوبات لضمان الحماية القانونية لكل الحالات المترتبة عن الإهمال والتخلي عن الأصول ولو هي نادرة ومعزولة. كما سيكرس المكانة الاجتماعية والأسرية للشخص المسن بدعم ومرافقة الأسرة والمجتمع و الدولة.

وسنعمل من خلال هذا التقرير على مسح شامل لكل المنجزات في مجال رعاية وحماية الأشخاص المسنين في الفترة ما بين سنتي 2017 و2021 ، وما تم قطعه من أشواط مهمة في التزامات الجزائر اتجاه خطة عمل مدريد للشيخوخة وكذا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر عديد البرامج والخطط والنشاطات والإجراءات التنظيمية والتشريعية لتحسين أوضاع هذه الفئة والمرافعة على قضاياها، لتحقيق وتكريس المبادئ الأممية لكبار السن للعيش بكرامة في بيئة مكيفة صديقة و آمنة.

كما سنعمد إلى ادراج رؤية الجزائر الجديدة في مجال الحماية الاجتماعية التي تعتمد مقاربة مدمجة تشمل التكفل المؤسساتي للشخص المسن دون رابط أسري أو من هو في وضع صعب ، المساعدة و المرافقة النفسية والصحية والإدارية و الادماج البيئي والاقتصادي والاجتماعي كفايات وطنية يضطلع بها الجميع من مؤسسات الدولة ومجتمع مدني وقطاع خاص وتقاسم الأدوار الاجتماعية في إطار السياسة الاجتماعية الوطنية التي حددها دستور البلاد لعام 2020، والتي تضمن العدالة الاجتماعية وتحقق تكافؤ الفرص للجميع.

3.6.عناصر السياسة الوطنية في مجال حماية الأشخاص المسنين

تعتمد السياسة الوطنية في مجال حماية الأشخاص المسنين ورعايتهم ورفاهيتهم على مقاربة مدمجة تجمع بين الحماية القانونية و الرعاية الاجتماعية والصحية وتعمل بكل الوسائل المتاحة لإدماج وإعادة ادماج المسن أسريا واجتماعيا و اقتصاديا عبر آليات وتراتيب تجسد وتحقق غايات السياسة الوطنية وأهدافها المسطرة ، التي تضمن العيش الكريم و الحق في المشاركة في الحياة العامة وحرية التفكير واختيار نمط العيش المناسب وبيئة صديقة وداعمة في إطار التزامات الجزائر الدولية لاسيما فيما تعلق بمبادئ الأمم المتحدة لكبار السن وخطة عمل مدريد وأهداف التنمية المستدامة وترتكز هذه السياسة على:

3.6.1.تكريس الحق في الحماية والقانونية لاسيما من خلال:

-مواصلة الالتفاف حول القانون10 -12 المؤرخ في 29 ديسمبر2010،

- مراجعة الاطر التنظيمية في إطار المادة الدستورية مع مراعاة الواقع الاجتماعي وتطلعات فئة المسنين،

3.6.2.تعزيز الرعاية الاجتماعية والصحية:

-تطوير الوسائل التقنية والمعرفية الخاصة بالتكفل بكبار السن عن تكوين مستمر ذو جودة لفائدة المتدخلين،

- أنسة المحيط ضمن بيئة صديقة وآمنة وداعمة لكبار السن في الوسط المؤسساتي وضمن المرفق العام،

- تعزيز التواصل بين الأجيال،

- تفعيل الوساطة الاجتماعية والعائلية لتعزيز مكانة الشخص المسن في وسطه العائلي،

-الادماج الاقتصادي والاجتماعي لكبار السن،

- تسهيل الوصول للخدمات الصحية،

- تعزيز المساعدة المنزلية لكبار السن في وضع هشاشة.

3.6.3.تعزيز العمل القطاعي المشترك:

يتم العمل بشكل مستمر ودوري مع كل القطاعات الوزارية والهيئات الوطنية ذات الصلة والجمعيات الناشطة في مجال حماية الأشخاص المسنين المشكلة للجنة الوطنية لحماية الاشخاص المسنين ورفاهيتهم المنشأة بموجب قرار مؤرّخ في 8 مايو سنة2014، يعدل ويتمم القرار المؤرّخ في 13 يوليو سنة 1999 والمتضمّن إحداث اللّجنة الوطنيّة لحماية الأشخاص المسنين ورفاهيتهم وتنظيمها وسيرها والتي تضطلع بالمساهمة في إعداد التصورات والبرامج وتقديم الاقتراحات والأفكار التي من شأنها أن تبلور في شكل عناصر لرسم سياسة وطنية واستراتيجيات عمل مستقبلية باعتبار قضايا المسنين واهتماماتهم قضايا وطنية يضطلع بها المجتمع والأسرة و مؤسسات الدولة طبقا لأحكام الدستور والقانون 10-12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، المتعلق بحماية الأشخاص المسنين.

3.7.آليات تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الأشخاص المسنين:

لتنفيذ السياسة الوطنية في مجال حماية الشخص المسن ورفاهيته تعتمد المصالح ا المركزية واللامركزية لقطاع التضامن الوطني ضمن صلاحيات الوزير المكلف بالتضامن الوطني المحدد بالمرسوم التنفيذي رقم 134-13 مؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 10 أفريل سنة 2013 يحدد صلاحيات وزير التضامن الوطني ، وبالتنسيق مع كل القطاعات الوزارية الهيئات ذات الصلة على آليات اجتماعية و برامج مدمجة التي قننها القانون رقم 10-12 والمراسيم التنفيذية التي انبثقت عنه ونلخصها في مايلي:

7.3.1.التكفل المؤسساتي:

الإطار التنظيمي:

القانون رقم 10-12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، يتعلق بحماية الأشخاص المسنين؛

المرسوم التنفيذي رقم 12 -113 المؤرخ في 7 مارس 2012 ، يحدد شروط وضع المؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين وكذا مهامها وتنظيمها وسيرها؛

المرسوم التنفيذي رقم 19 -155 المؤرخ في 30 أبريل سنة 2019 ، يحدد شروط إنشاء مؤسسات خاصة لاستقبال الأشخاص المسنين وتنظيمها وسيرها ومراقبتها؛

القرار الوزاري رقم 01 المؤرخ في 10 فيفري 2013 ، يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين؛

القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 3 أبريل 2013 ، يحدد التنظيم الداخلي للمؤسسات المتخصصة و هياكل استقبال الأشخاص المسنين،

منشور الاستقبال النهاري المؤرخ في 15 ديسمبر 201

تضمن وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة خدمات اجتماعية ونفسية وصحية وتكفل دائم عبر الشبكة المؤسساتية والتي يبلغ تعدادها 31 دارا للأشخاص المسنين ، تغطي 26 ولاية بطاقة استيعاب إجمالية تقدر بـ3079 سرير.

7.3.2.التراتيب والبرامج الموجهة لفائدة الأشخاص المسنين المعوزين:

متابعة ومرافقة الأشخاص المسنين في وضع هشاشة اجتماعية أو من هم في تبعية أو دون روابط عائلية عبر جملة من التراتيب والبرامج الاجتماعية و التي تعمل على استهداف هذه الفئة ووضع تصور لنوع التدخل المناسب من خلال عمل الخلايا الجوارية للتضامن خاصة في المناطق السكنية المعزولة.

كما يعمل ضمن التراتيب المتاحة وأجهزة الدولة على عمليات الادماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة بما يحقق لها الاستقلالية المالية والتمكين الاقتصادي والمساهمة في الحياة العامة .

7.3.3.العمل الجواري والتحسيسي ورصد المخاطر:

استكمالا للتراتيب الاجتماعية والتكفل المؤسساتي يعمد قطاع التضامن وفي إطار العمل القطاعي المشترك إلى استشعار ورصد كل الحالات الهشة في المناطق المعزولة بإجراء التحقيقات الاجتماعية التي تقوم بها الخلايا الجوارية أ و بمتابعة وتحليل الإخطارات التي تصل لمديريات النشاط الاجتماعي والتضامن للولايات عن طريق التطبيقة الرقمية في الأرضية لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة للقيام بالتدابير الضرورية حسب كل حالة واحتياجاتها الاجتماعية والنفسية والصحية.

7.3.4.الإعلام والتحسيس بقضايا المسنين:

موازاة مع الجهود المبذولة في إطار السياسة التي ينتهجها القطاع ،سطرت برامج إعلامية للتعريف بجهود الدولة والترويج لها في هذا المجال من خلال الانفتاح على وسائل الإعلام وكذا إعداد مخطط اتصالي للتحسيس والاتصال بضرورة الالتفاف حول قضايا المسنين وحمايتهم كواجب وطني يضطلع به كل فئات المجتمع من الأسرة إلى جمعيات المجتمع المدني وكل مؤسسات وهيئات الدولة ذات الصلة.

3.8.جهود الجزائر في مجال التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسني للفترة (2010-2020)

3.8.1. تحليل وضعية التكفل المؤسساتي

إن العمل الجواري وبرامج التحسيس وتفاعل مختلف شرائح المجتمع حول قضايا الشخص المسن في الجزائر منذ صدور القانون 10-12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، أدى إلى تراجع ملفت في عدد المسنين المتكفل بهم داخل الدور وهياكل الاستقبال إضافة إلى جدوى وفعالية عمليات الوساطة الاجتماعية والعائلية و تراتيب إعادة الادماج والاستقبال لدى العائلات البديلة ومساعدة الفروع المتكفلين بأصولهم والمساعدة المنزلية.

3.8.2. تطور عدد المقيمين(2010-2020)

وفي هذا الصدد سجلنا تناقصا مستمر في عدد المقيمين بمؤسسات واستقبال الأشخاص المسنين فانخفض عدد الموجودين بالدور من**2185** شخص مسن،سنة 2010 إلى 1444 شخص مسن مقيم بالمؤسسات سنة 2021.كما يوضحه الجدول المرفق و الرسم البياني

تعداد المقيمين حسب الجنس بدور الأشخاص المسنين (2010-2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مقيمات	979	977	935	897	847	860	840	845	783	719	709
مقيمين	1 206	1259	1195	1161	1139	1133	1040	1094	977	892	885
المجموع	2185	2236	2130	2028	1986	1993	1880	1939	1760	1611	1594

تطور وضعية المقيمين بالدور (2010-2020)

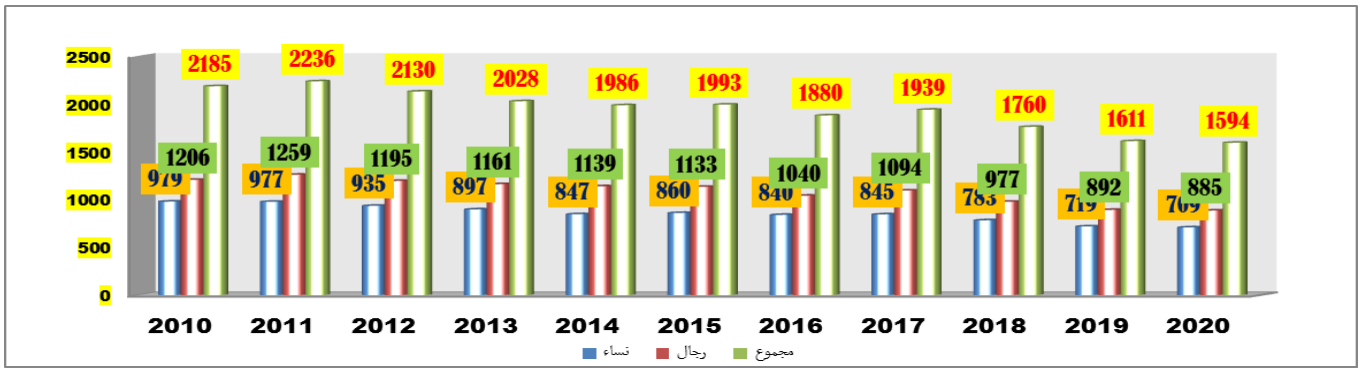

من جهة أخرى تم تسجيل تناقص في حالات الوفيات لدى المقيمين بدور الأشخاص وتطور متوسط الحياة على غرار التطور الحاصل داخل المجتمع وتمدد القاعدة الهرمية للمسنين وزيادة متوسط العمر ، بسب تطور العملية التكفلية ونمط الحياة المناسب وابقاء الشخص المسن في وضع نشاط مع مراعاة التكفل الصحي والمرافقة النفسية عبر برامج بيداغوجية ومشاريع حياتية مشغلة ضمن مختلف الورشات البيداغوجية ذات أنشطة مختلفة وهادفة تلبي رغبات وتطلعات المقيمين

مجموع الوفيات في الفترة (2016-2020)هو:295 وفاة موزعة كما يلي:

2016			2017			2018			2019			2020		
رجال	نساء	مجموع	رجال	نساء	مجموع	رجال	نساء	مجموع	رجال	نساء	مجموع	رجال	نساء	مجموع
44	21	65	41	21	62	44	19	63	40	15	55	31	19	50
%67,70	%32.30		%66.12	%33.88		%69.84	%30.16		%72.72	%27.28		%62	%38	

والملاحظة أن نسبة الوفيات لدى الرجال أكبر منها لدى النساء، حيث بلغت لدى الرجال:200 حالة وفاة أي بنسبة 68.% مقارنة بالنساء:95 حالة وفاة بنسبة 32.%، والاحصائيات تغطي فترة (2016-2020).

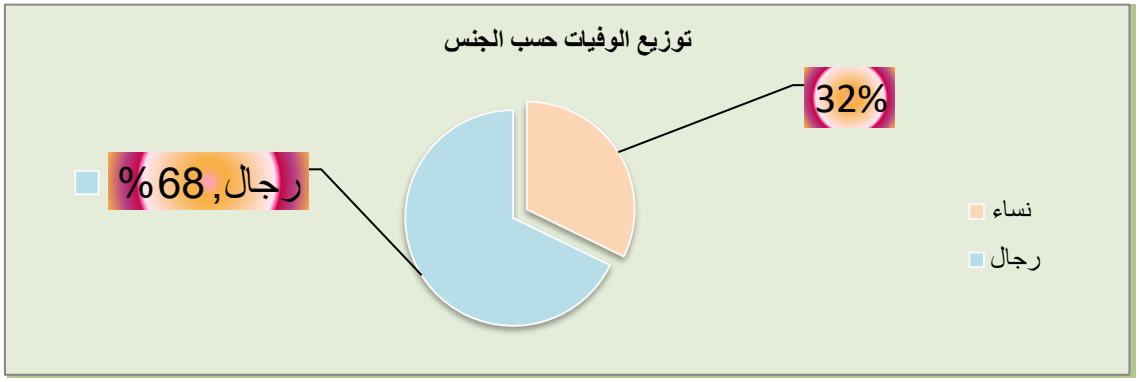

حصيلة وفيات مقيمي دور الأشخاص المسنين (2016-25020)							
السنة	العدد حسب الجنس			الفئات العمرية			
	رجال	نساء	المجموع	60-65 سنة	65-70 سنة	70-90 سنة	90-100سنة
2016	44	22	**66**	10	14	33	9
2017	40	21	**61**	14	7	28	12
2018	45	19	**64**	16	9	32	7
2019	41	15	**56**	8	1	43	4
2020	31	20	**51**	3	8	31	9
المجموع	**201**	**97**	**298**	**51**	**39**	**167**	**41**

على الرغم أن سنة 2020 هي سنة استثنائية بفعل جائحة كورونا الا أن مستوى انخفاض في عدد الوفيات بقي مستمرا مما يؤكد على جودة التكفل وكذا فعالية المخطط الاستعجالي الذي بادرت به وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لفائدة مقيمي دور الأشخاص المسنين على المستوى الوطني، وهو دليل دامغ على الأهمية القصوى التي توليها السلطات العمومية لفئة كبار السن في الجزائر

رسم بياني يوضح تحليل الوفيات حسب الفئة العمرية (2016-2020)

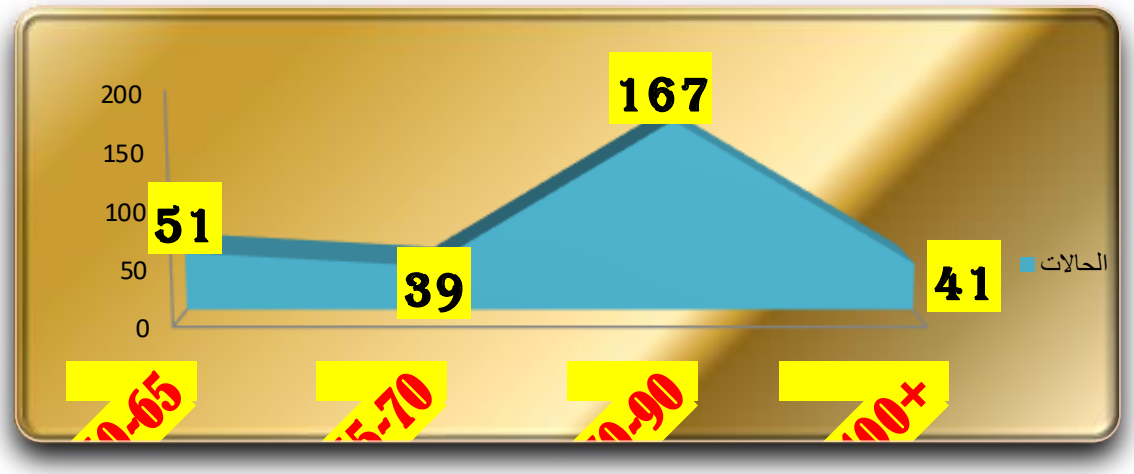

3.8.3. الإدماج العائلي

- مجموع حالات الادماج الأسري:541(60%)
- مجموع حالات الوضع لدى عائلات الاستقبال:367(40%)
- المجموع الكلي لعدد الحالات المدمجة في وسط عائلي:908.

تراتيب الادماج	السنوات														
	2017			2018			2019			2020			جويلية 2021		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
الإدماج العائلي	56	80	136	63	82	145	72	45	117	34	67	101	26	16	42
الوضع لدى عائلات الإستقبال	45	31	76	48	15	63	46	21	67	20	76	96	20	45	65
المجموع	101	111	212	111	97	208	118	66	184	54	143	197	46	65	107

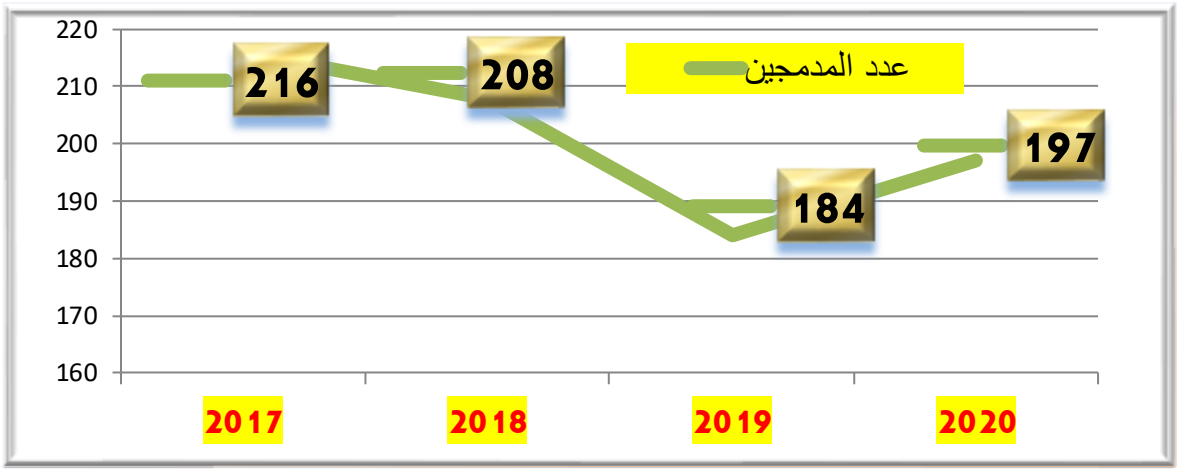

3.8.4.الوساطة العائلية والاجتماعية

تعد الوساطة الاجتماعية والعائلية إجراء وقائي يرمي إلى تسوية كل حالات النزاع التي قد تطرأ بين أفراد الأسرة، لاسيما بين الفروع والأصول، ويرمي إلى إبقاء المسن في وسطه العائلي. وتندرج في إطار الإجراءات الاستباقية لحل الإشكالات العائلية وفض النزاعات وتعزيز التلاحم الأسري والاجتماعي.

<u>الإطار القانوني:</u>

القانون رقم 10- 12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، يتعلق بحماية الأشخاص المسنين؛

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 16 -62 المؤرخ في 20 أكتوبر 2016، يحدد كيفيات تنظيم الوساطة العائلية والاجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي؛
- ✓ القرار المؤرخ في 20 أكتوبر 2016، يتضمن النظام الداخلي النموذجي لمكتب الوساطة العائلية والاجتماعية.

<u>أهداف الترتيب:</u>

- تسوية النزاعات التي يمكن أن تنشب في الأسرة بين الفروع والأصول؛
- إعادة إدماج الشخص المسن في وسطه الأسري؛
- الحفاظ على النسيج الأسري والتلاحم الاجتماعي؛
- الإبقاء على جسور التواصل بين الأجيال؛
- حماية الشخص المسن من كل أشكال سوء المعاملة والإهمال والتهميش والإقصاء والتخلي

<u>احصائيات جهود الوساطة الاجتماعية والأسرية في الفترة (2017-2021)</u>

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الحالات المعالجة من طرف مكتب الوساطة	132	295	288	172	178	**1065**
الحالات المكللة بالنجاح	69	145	145	69	61	**489**

إن الوساطة الاجتماعية والعائلية كأداة فعال في حل النزاعات الأسرية ، وتثبيت الشخص المسن في وسطه العائلي يجب أن تكون مشفوعة بضمان مرافقة نفسية واجتماعية له ولأسرته ،عبر معرفة الاسباب المختلفة لنشوب النزاعات وحلها في إطار رؤية شاملة تأخذ في الحسبان البعد المادي والاقتصادي والحالة الاجتماعية والنفسية للحالة المدروسة من طرف فريق مكتب الوساطة ، والذي يقترح حلولا واجراءات ذات ديمومة لتمكين استمرار العلاقة الأسرية في تناغم وانسجام.

3.8.5.ضمان الحماية والمرافقة الاجتماعية لتعزيز مكانة الشخص المسن في وسطه العائلي:

في إطار تجسيد المبادئ الأممية الخاصة بكبار السن وتكريس الحقوق الأساسية لهذه الفئة للعيش في وسط عائلي وبكرامة مع ضمان جميع الخدمات الأساسية وتقديم المساعدات للشخص المسن وفروعه المتكفلين به والذين يعيشون صعوبات اجتماعية أو هشاشة اقتصادية سخرت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة عدة تراتيب موجهة لفائدتهم طبقا لأحكام القانون 10-12 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين وتطبيقا لروح المادة الدستورية لاسيما فيما يتعلق بمرافقة الأسرة المعوزة المتكفلة بأشخاص مسنين أو للمسنين الذين يعيشون صعوبات اجتماعية وصحية وهشاشة اقتصادية وهي كمايلي:

3.8.4.1.العمليات التضامنية الموجهة لفائدة الأشخاص المسنين:

في إطار متابعة النشاطات التضامنية لفائدة الأشخاص المسنين المحرومين وفروعهم أو من هم في وضع اجتماعي صعب وطبقا لأحكام القانون 10-12 ، وكذا المرسومين التنفيذيين :

-المرسوم التنفيذي 16 –186 المؤرخ في 22 يونيو 2016 ، يحدد كيفيات منح إعانة الدولة للفروع المتكفلين بأصولهم و كذا الأشخاص المسنين الذين هم في وضع صعب و/ أو بدون روابط أسرية؛

-المرسوم التنفيذي رقم 16 – 294 المؤرخ في 294 المؤرخ في 9 نوفمبر 2016، يحدد تدابير الإعانة و التكفل الخاص بالأشخاص المسنين بالمنزل.

تقوم مصالح وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بإحصاء ومتابعة وضعية هذه الفئة وتحديد نوع المساعدة والتدخل الميداني لتقديم الدعم والمرافقة حسب كل حالة ، وبعنوان سنة 2020 تم تسجيل استفادة 6804 شخصا مسنا معوز من مختلف المساعدات والتجهيزات الخاصة والمكيفة حسب الحالة الصحية للشخص المسن وهي موزعة كمايلي:

- ضمن ترتيب إعانة الدولة للفروع المتكفلين بأصولهم: استفاد **1440** شخصا، منهم **250 شخصا مسنا معاق موزعين على226 بلدية من بلديات الوطن خاصة تلك البلديات المعزولة والنائية**
- تدابير الإعانة والتكفل الخاص بالمسنين بالمنزل: استفاد **3032** شخصا، منهم **706 شخصا مسن معاق موزعين على 302 بلدية من بلديات الوطن خاصة تلك البلديات المعزولة والنائية.**
- التمويل بالأجهزة الخاصة والمعدات اللازمة والملائمة للحالة الصحية للمسنين المحرومين: تم تسجيل 2332 مستفيدا منهم 847 **شخصا مسنا معاقا و1130 مسنا مصابا بمرض مزمن و536 مسنا في وضعية تبعية، موزعين على488 بلدية من بلديات الوطن خاصة تلك البلديات المعزولة والنائية.**

جدول يوضح توزيع الاستفادة حسب الوضعية الصحية

المساهمة في تمويل التجهيزات الخاصة و المعدات اللازمة و الملائمة للمسنين المحرومين					
البلديات المستهدفة	مجموع المستفيدين	توزيع المستفيدين حسب الوضعية الصحية			
		وضعية إعاقة	مرض مزمن	وضعية تبعية	
488	2332	847	1130	536	
إعانة الدولة للفروع المحرومين المتكفلين بأصولهم وكذا الأشخاص المسنين المحرومين في وضعية تبعية					
البلديات المستهدفة	مجموع المستفيدين	توزيع المستفيدين حسب الوضعية الصحية			
		وضعية إعاقة	مرض مزمن	وضعية تبعية	
226	1440	250	831	342	
الإعانة و التكفل الخاص بالأشخاص المسنين بالمنزل					
البلديات المستهدفة	مجموع المستفيدين	توزيع المستفيدين حسب الوضعية الصحية			
		وضعية إعاقة	مرض مزمن	وضعية تبعية	
302	**3032**	**706**	**1812**	**793**	

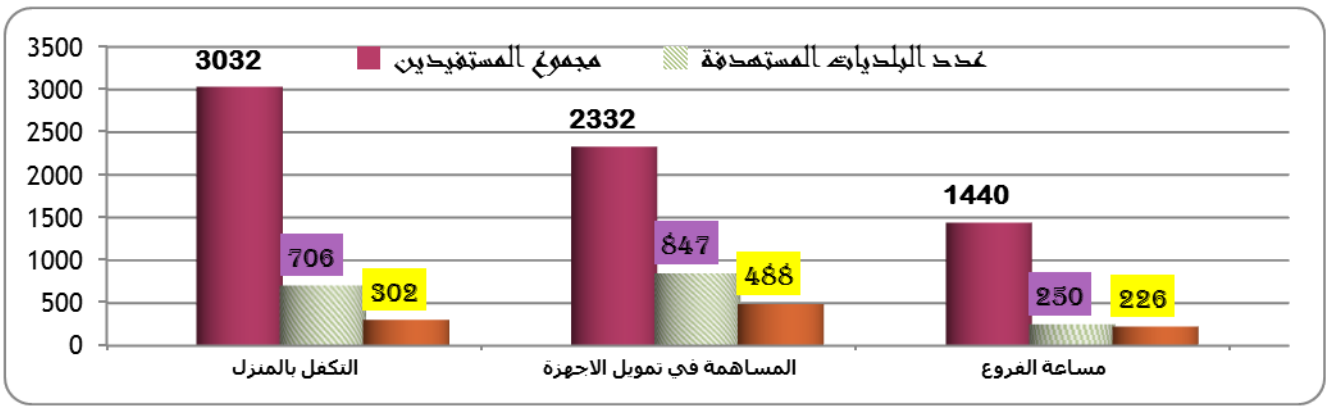

3.4.العمل المنجز خلال سنة 2020(في ظل جائحة كورونا كوفيد-19):

رغم الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة إلا أن حصيلة العملية التكفلية وحماية كبار السن خلال سنة ،2020 كانت ايجابية ،حيث ضمنت مؤسسات وهياكل استقبال الأشخاص المسنين تكفلا شاملا من كل النواحي(طبي وشبه اجتماعي، نفسي، خدماتي، ترفيهي) لفائدة1597 مقيم، من بينهم 706 نساء. أي بنسبة استغلال قدرت بـ:**51.80 بالمائة** من طاقة الاستيعاب الكلية والمقدرة بـ:3079 سرير و31 دار للأشخاص المسنين.

يخصص قطاع التضامن الوطني سنويا إعتمادات مالية سنوية لتسيير المؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال لأشخاص المسنين.، وقد قدرت الميزانية المخصصة لهذه المؤسسات بعنوان سنة 2020 بـ: 1.314.500.000.00 دج لتغطية جملة من النشاطات والخدمات الأساسية للتكفل الأمثل بالمقيمين وضمان حاجياتهم الأساسية من الإيواء والتغذية والرعاية الصحية والأنشطة البيداغوجية المشغلة .

.التأطير الإداري والبيداغوجي:

يُضمن التكفل الشامل لمقيمي دور الأشخاص المسنين من طرف طاقم من المؤطرين متعددي التخصصات و على اختلاف الأسلاك المهنية اللازمة، يوزعون وفق الجدول التوضيحي المبين أدناه.

تعداد العمال والموظفون بدور الأشخاص المسنين بعنوان2020					
المهنيون	الإداريون	البيداغوجيون	الطبيوشبهالطبي		المتعاقدون
			الطبي	شبهالطبي	
174	210	287	23	23	847
المجموع	1564				

الجهود المبدولة في ظل الجائحة

عرفت سنة 2020 ظروفا استثنائية بسبب الجائحة والتي طغت على كل مناحي الحياة العامة ، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت مؤسسات وهياكل استقبال الأشخاص المسنين في العمل بشكل يضمن الخدمات والرعاية الصحية والمرافقة النفسية في ظروف الحجر المؤسساتي الشامل مع منع الزيارات والأنشطة والتي يكون لها أثرا على صحة المقيمين من خلال العمل على المحاور التالية:

- المرافقة والرعاية النفسية والصحية المستمرة للمقيمين،
- التوعية و التحسيس بمخاطر الفيروس وطرق تجنب انتقال العدوى،
- مواصلة العمل على إعادة إدماج المقيمين في وسطهم العائلي أو عائلات الاستقبال (الأسرة البديلة) عن طريق الوساطة العائلية و الاجتماعية،
- مواصلة العمل المشترك بين المصالح الاجتماعية و المصالح الصحية للتكفل بالأشخاص المصابين بأمراض عقلية و المقيمين بدور الأشخاص المسنين، من حيث الفحوصات الدورية وتوفير الأدوية اللازمة،
- تكريس مبدأ التضامن والتواصل بين الأجيال حيث شهدت هذه الفترة وفي ظل الظروف الصحية جراء جائحة كورونا(كوفيد-19) عملا تضامنيا منقطع النظير،
- تنظيم حملات التطهير وتقديم المساعدات المختلفة كالتفاف وطني يجسد بحق روح المواطنة عند الشباب ومسؤوليتهم اتجاه قضايا كبار السن والتي شارك فيها مختلف الهيئات والمصالح ومنظمات المجتمع المدني والمتطوعون.

- **وقد أسفر العمل على المحاور المذكورة أعلاه، والتي تبين الجهد الوطني المستمر للتكفل بهذه الفئة في جميع الظروف إلى تحقيق النتائج التالية:**

مجموع الأشخاص المسنين المتكفل بهم: 1597 شخص مسن منهم 706 امرأة،

- مجموع عدد حالات الإدماج العائلي: 101 حالة إدماج منهم 34 إمرة،

- عدد المستفيدين من الوضع لدى عائلات الاستقبال:96 شخص مسن منهم 76 إمرة.
- المجموع الكلي للحالات المدمجة:197 حالة

التكفل البيداغوجي:

تضمن مؤسسات وهياكل استقبال الأشخاص المسنين بالإضافة إلى الخدمات الطبية وشبه الطبية، مجموعة من النشاطات النفسية والاجتماعية والثقافية والدينية، التي من شأنها أن تحقق الرفاهية والاستقلالية للمقيمين و تتجسد ضمن برنامج بيداغوجي منوع خاص بكل مؤسسة، يتلاءم وفقا لقدرات المقيمين وكذا الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة. و نقسم البرنامج إلى:

الورشات البيداغوجية:

تبرمج دور الأشخاص المسنين مجموعة من الورشات المتنوعة: التثقيفية والتعليمية والمسلّية والمشغلة والرياضية في مجالات الخياطة والأشغال اليدوية والبستنة ومحو الأمية وغيرها ، تم تسجيل فتح 150 ورشة خلال هذه السنة بصفة دائمة ،مع العلم أنها تكيفت والظروف الخاصة للحجز الصحي بالمؤسسات وكانت وسيلة بيداغوجية مهمة لاستقرار الحالة النفسية للمقيمين.

الخرجات والأنشطة

تنظم المؤسسات خرجات ترفيهية لفائدة المقيمين، بصفة دورية إلى مختلف الأماكن الأثرية و الترفيهية بالولاية و/ أو خارجها. يمكن أن تساهم الجمعيات الناشطة في مجال العمل الإنساني في تنظيم برامج ترفيهية تدعّم البرنامج الخاص بكل مؤسسة.

في هذا الصدد تم تسجيل عدة أنشطة خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 تمثلت في 189 خرجات ترفيهية نظمت من طرف المؤسسات وكذا 576 نشاطا جمعوي لفائدة المقيمين منها 483 نشاط داخل المؤسسات و93 نشاطا خرج المؤسسات. (مع الملاحظة أن كل الأنشطة الخارجية والزيارات تم تجميدها في إطار البروتوكول الصحي المطبق من طرف السلطات العمومية بداية من شهر مارس2020)

التراتيب الاجتماعية :

سن المشرع الجزائري جملة من التراتيب والآليات التي من شأنها أن تساهم في بقاء الأشخاص المسنين في وسطهم العائلي ، والتي تهدف إلى محاربة كل أنواع التخلي و التهميش التي قد يتعرضون لها، و تحافظ على مكانتهم و دورهم الأسري والاجتماعي.

ترتيب الإدماج العائلي:

رغم أن مؤسسات و هياكل استقبال الأشخاص المسنين تضمن التكفل الشامل و المتنوع لفائدة المقيمين، إلا أن للأسرة دور محوري في توفير الدفء العائلي وتحقيق استقرار نفسية الشخص المسن والمحافظة على كرامته و تمكّنه من تجاوز آثار مرحلة الشيخوخة بشكل آمن.

وفي هذا الصدد، واستكمالا للتكفل المؤسساتي، تقوم دور الأشخاص المسنين بإجراء تحقيقات اجتماعية حول المقيمين بغرض إعادة إدماجهم في وسطهم الأسري، وقد سجل خلال سنة 2020، إعادة إدماج 101 مقيما، من بينهم 67 نساء رغم الظروف الاستثنائية التي خلفتها جائحة كوفيد-19.

ترتيب الوضع لدى عائلات الاستقبال:

يحظى مقيمو المؤسسات المتخلي عنهم و/أو بدون روابط أسرية من إدماج أسري بديل، سواء كان مؤقتا أو دائما، لدى عائلات استقبال، وهي عائلات بديلة تتطوع تلقائيا لاستقبال كبار السن للعيش في وسط عائلي.

وقد لاحظنا تطورا مهما في هذا الترتيب عن طريق إقبال العديد من العائلات الجزائرية من طلب استقبال أشخاص مسنين لاسيما المقيمات .،حيث سجل بعنوان سنة 2020 وضع 96 مقيما لدى عائلات استقبال، من بينهم 76 نساء وهو ما يعبر عن نتائج التحسيس والمرافعة عن قضايا كبار السن في بلادنا وانتشار وعي اجتماعي لدى الكثير من العائلات والأشخاص بضرورة الالتفاف حول قضاياهم والعمل على رعايتهم وحمايتهم.

رسم بياني يوضح حالات الإدماج خلال سنة 2020

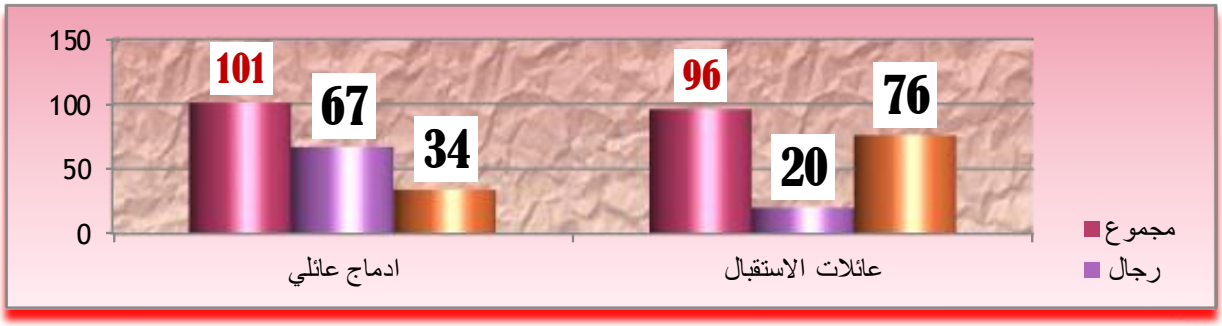

الاستقبال النهاري:.

تستقبل دور الأشخاص المسنين **بالنهار** الأشخاص المسنين البالغين **65** سنة فما فوق والذين يعيشون بالمنزل و يحتاجون إلى مساعدة و مرافقة اجتماعية و نفسية ملائمة. يستفيد بموجب هذا الترتيب الأشخاص المسنون المستقبلون نهارا على مستوى دور الأشخاص المسنين، من كل الخدمات المقدمة لفائدة المقيمين مجانا مع احترام خصوصية كل مسن و ما يناسبه وفقا لقدراته الجسدية و العقلية و ميولاته الشخصية.

بعنوان سنة 2020، تم استقبال 48 شخصا مسنا ضمن هذا الترتيب من بينهم 32 نساء. خلال الفترة التي سبقت الجائحة، وقد توقف العمل بالترتيب مؤقتا في ظل الجائحة بسبب الاجراءات الصارمة للبروتوكول الصحي على تنقل الاشخاص لاسيما المسنون بسبب تعرضهم للإصابة بالفيروس اكثر من غيرهم وكذا هشاشتهم الصحية.

المساهمة في مصاريف التكفل المقدمة داخل المؤسسات:

قصد تدعيم إجراءات محاربة تخلي الفروع عن أصولهم وتخصيص ذات المؤسسات، بصفة خاصة لفائدة شريحة الأشخاص المسنين المحرومين والمتواجدين في وضعية هشة، تمّ استحداث ترتيب المساهمة في مصاريف التكفل داخل المؤسسات المتخصصة و هياكل استقبال الأشخاص المسنين الذي يلزم الأشخاص المتكفلين بالأشخاص المسنين و كذا الأشخاص المسنين ذوي دخل كاف، بالمساهمة في مصاريف التكفل المقدمة داخل مؤسسات و هياكل استقبال الأشخاص المسنين. وبعنوان سنة 2020، ساهم أربعة (**04**) مقيمين من جنس ذكر، في مصاريف التكفل.

حصيلة المقيمين المستفيدين من التراتيب الاجتماعية بعنوان 2020							
إعادة الإدماج		الوضع لدى عائلات الاستقبال		الاستقبال النهاري		المساهمة في مصاريف التكفل	
نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
34	67	76	20	32	18	00	04
101		96		48		04	

بطاقة المسن:

تعتبر آلية اجتماعية يستفيد منها كل الأشخاص المسنون البالغون من العمر 65 سنة فما فوق استحدثت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-139 المؤرخ في 10 أفريل سنة 2013، يحدد شروط وكيفيات منح بطاقة الشخص المسن.

تضمن لحاملها من جملة من الامتيازات الاجتماعية التي تعزز مكانته الاجتماعية المرموقة المتوارثة في أوساط المجتمع، وتهدف على الخصوص إلى:

- مجانية العلاج على مستوى المؤسسات الصحية العمومية؛
- الأولوية في المؤسسات والأماكن التي تضمن خدمة عمومية؛
- الأولوية في المقاعد المتواجدة في الصفوف الأولى بالأماكن والقاعات التي تجرى فيها النشاطات والتظاهرات الثقافية والرياضية.

في إطار تحيين المعطيات ووضع قاعدة بيانات خاصة بهذه الفئة لاسيما تلك التي تعاني صعوبات وهشاشة ، وتحتاج إلى خدمات ومساعدة ومرافقة تم استكمال عملية تسجيل الأشخاص المسنين عبر التراب الوطني من خلال ترتيب بطاقة المسن على البرمجية الوطنية للأشخاص المسنين ،

وقد أسفرت العملية على تسجيل33083 شخصا مسنا، منهم : 15301 إمرة مسنة أي بنسبة:46,24% مقيدين في البرمجية موزعين حسب لفئة العمرية كما هو موضح في الجدول أدناه.

تهدف هذه العملية إلى الوصول إلى أرضية رقمية وإحصائية دقيقة تمكن مدراء النشاط الاجتماعي والتضامن للولايات من تحديد الأولويات والحاجيات المعبر عنها من طرف المسنين ووضع التقديرات المالية المناسبة للتكفل الأمثل بهذه الشريحة حسب كل حالة عن طريق مشروع رقمنة الخدمة الاجتماعية عبر البطاقة الذكية التي ستضمن طلب الخدمة وتسجيل كل المعلومات الشخصية والصحية والاجتماعية لحاملها دون التنقل للمصالح الاجتماعية او الإدارية ،وفي المقابل ستوفر الخدمة الرقمية **الحق في الولوج لكل** الخدمات المتاحة المنصوص عليها قانونا من محل الاقامة.

توزيع المستفيدين من بطاقة المسن حسب الفئة العمرية سنة2020

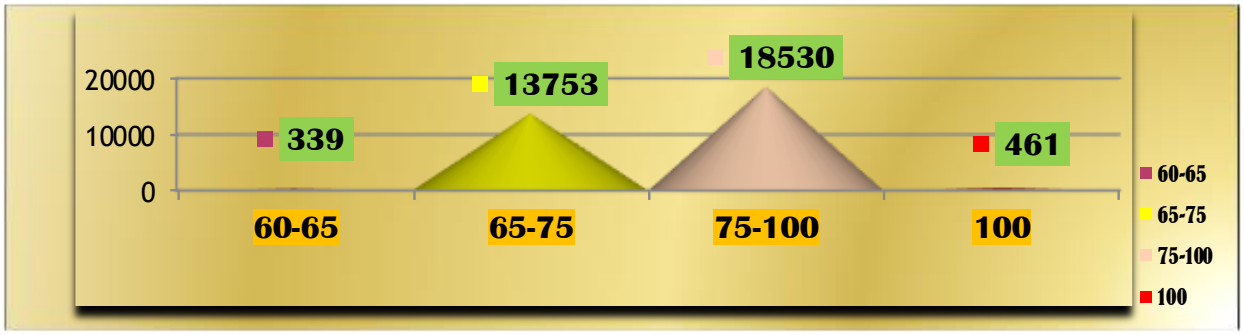

4- الحماية الاجتماعية والاستقلالية المالية وضمان الدخل

4.1. منظومة الحماية الاجتماعية للشخص المسن في الجزائر:" الضمان الإجتماعي"

تعكس المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية لأي بلد مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي وهي أيضا مرآة لمستوى التشاور بين مختلف الفاعلين في الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويرتبط التطور التاريخي لأنظمة الحماية الاجتماعية، ولاسيما أنظمة الضمان الاجتماعي عبر العالم، ارتباطا وثيقا بتاريخ مختلف الحركات الاجتماعية التي ميزت البشرية.ويكتسي الضمان الاجتماعي اليوم أهمية بالغة في حماية العمال وعائلاتهم، نظرا لانعكاساته الايجابية على توزيع الدخل القومي وعلى أداء الاقتصاد الوطني وهو ضابطها عبر تاريخ تطوره. سواء بالجزائر أو على الصعيد العالمي يعتبر الضمان الاجتماعي في الجزائر، جزء من المحيط المباشر للعامل وعائلته.

عرفت منظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر منذ نشأتها وحتى اليوم، تطورا مكثفا ومتواصلا وعلى نحو أدق، منذ نيل البلاد لاستقلالها سنة 1962 تم تسجيل تحسنا كبيرا، من بينها نذكر، لاسيما التوجه نحو تعميم الحماية الاجتماعية من خلال توسيع نطاقها لتشمل فئات واسعة من السكان مع تبسيط الإجراءات لتخويل الحق في الضمان الاجتماعي.

إن المنظومة التشريعية في الجزائر والمتعلقة بالحماية الاجتماعية، تعكس جوهر توجهات الدولة الاجتماعية والمبادئ الدستورية التي تؤسس لضمان الخدمات والحاجيات الاساسية لكل مواطن على أساس المساواة وتكافؤ الفرص.

وتضمن القوانين المنظمة للعمل والرعاية الصحية والحق في التقاعد هذه الحاجيات ،إضافة إلى وجود آليات وترتيبات اجتماعية موجهة لفائدة الفئات الهشة اجتماعيا وصحيا واقتصاديا تمكنها من التغطية الاجتماعية على غرار فئة كبار السن بجميع تصنيفاتهم وحالاتهم الاجتماعية ووضعياتهم الصحية.

فزيادة على ما يضمنه القانون من حق في التقاعد وفق شروط معينة، وضمان الولوج للتقاعد حسب الحالات و تخصيصها، طبقا لأحكام القانون رقم16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 المعدل والمتمم للقانون رقم83-12 المؤرخ في 2يوليو1983 والمتعلق بالتقاعد.

فقد أعطى القانون 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل صورة دقيقة لكل الحقوق والواجبات للعامل والامتيازات المهنية والاجتماعية والصحية للعمال الأجراء المادة:05.

اضافة لكل الجهود التي بدلت من طرف الدولة لتأطير وتقنين الحماية الاجتماعية ومنظومة الضامن الاجتماعي ،عمدت الحكومة وفي اطار عصرنة الادارة و رقمنة الخدمات الاجتماعية في ظل سياسة توجهات جديدة ،حيث وفرت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي عن طريق مؤسساتها وصناديقها لاسيما الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء باقة من الخدمات الرقمية لضمان جودة الخدمة العمومية عن بعد لاسيما للمسنين والأشخاص المعاقين .

السنة	السن	المؤمنين الاجتماعيين	ذوي الحقوق إناث	المؤمنين الاجتماعيين ذ	ذوي الحقوق ذكور	مجموع المؤمنين الاجتما	مجموع ذوي الحقو
2017	61-70	368 612	526 342	846 827	10 121	1 215 439	536 463
	71-75	145 632	117 366	228 698	1 601	374 330	118 967
	أكثرمن 75	525 579	137 386	530 551	3 663	1 056 130	141 049
	المجموع	1 039 823	781 094	1 606 076	15 385	2 645 899	796 479
2018	61-70	365 601	529 908	859 526	9 567	1 225 127	539 475
	71-75	143 880	122 864	240 931	1 552	384 811	124 416
	أكثرمن 75	538 348	143 497	564 401	3 407	1 103 749	146 904
	المجموع	1 047 829	796 269	1 664 858	14 526	2 713 687	810 795

2019	61-70	437 060	579 792	948 180	14 827	1 385 240	594 619
	71-75	168 276	138 452	263 894	2 372	432 170	140 824
	أكثرمن 75	574 079	155 217	552 425	4 638	1 126 504	159 855
	المجموع	1 179 415	873 461	1 764 499	21 837	2 943 914	895 298
2020	61-70	459 376	572 761	977 652	13 741	1 437 027	586 502
	71-75	169 990	133 698	273 859	2 197	443 849	135 895
	أكثرمن 75	581 601	145 763	559 451	3 943	1 141 052	149 706
	المجموع	1 210 967	852 222	1 810 962	19 881	3 021 928	872 103

حسب احصائيات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بلغ مجموع المؤمنون الاجراء: 3894031 شخص مسن نهاية سنة 2020 وهوما يمثل: 92.21 % من مجموع المسنين البلغين 60 سنة ما فوق وقد بلغ عدد المؤمنات من النساء: 2063189 نساء أي52,98% من مجموع المؤمنين.

ك ما يلاحظ تزايد نسبة المؤمنين قدرت ب: 376029 مستفيد جديد مقارنة بسنة 2017 وهو مايعبر عن نجاعة السياسة الاجتماعية والباقات المختلفة التي تطلقها وزارة العمل وكذا التراتيب الاجتماعية التي يوفرها قطاع التضامن الوطني لفائدة الفئات الهشة لضمان تغطية اجتماعية شاملة.

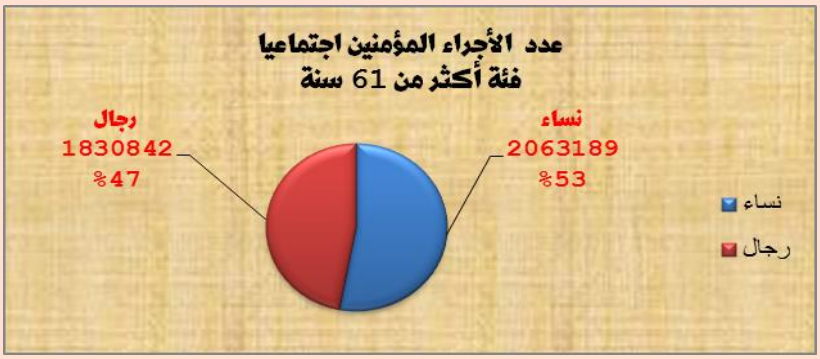

من جهة أخرى بلغ مجموع المؤمنون غيرالاجراء: 221727 شخص مسن أكثرمن 65سنة، منهم: 89427 نساء أي52,98%

مجموع المؤمنون غير الاجراء بعنوان سنة 2020			
رجال		132300	59.66
نساء		89427	40.33
مجموع		221727	100

ليصبح مجموع المؤمنين من فئة المسنين في الصنفين الاجراء وغير الأجراء: 4115758 شخص مسن بعنوان 2020 بنسنة تغطية اجتماعية اجمالية لهذه الفئة تقدر بـ: 97,46%

4.2.الحق في التقاعد استمرار ضمان الدخل:

طبقا لأحكام القانون رقم16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 المعدل والمتمم للقانون رقم83-12 المؤرخ في 2يوليو1983 والمتعلق بالتقاعد .يستفيد كل شخص من تقاعد مع ضمان استرار الخدمة الاجتماعية طبقالأحكام المادة6: مع احترام شروط الاستفادة باستفاء شرط السن60 سنة للرجل و55 للمرأة، و اثبات 7سنوات ونصف خدمة فعلية مع تقديم اشتراكاتها في الضمان الاجتماعي.

كما يمكن للمعني طلب تمديد مدة العمل لخمس سنوات حيث لايمكن للهيئة المستخدمة احالته على التقاعد خلال هذه الفترة.

	د المتقاعدين البالغين65 ما فوق	د السكان البالغين65 ما فوق	بة التغطية%

الجنس				
	ذكور	1 032 898	1 413658	%73,06
	اناث	137 025	1451982	%9.5
	المجموع	1 169 923	2 865640	%40,82

4.3.التنمية الاجتماعية ومرافقة الفئات الهشة

في سياق تنفيذ السياسة الاجتماعية المنتهجة من طرف قطاع التضامن الوطني في إطار تنفيذ مخطط الحكومة، تساهم وكالة التنمية الاجتماعية من خلال حافظة من البرامج و التراتيب الاجتماعية الموكلة إليها، في التكفل بمختلف الشرائح الاجتماعية التي تعاني هشاشة أو أوضاعا اجتماعية صعبة و ترمي بالأساس إلى استكمال التكفل الشامل بكل الفئات الهشة وتأمينها اجتماعيا و التي تندرج ضمن تجسيد العمل التضامني و تقوية التلاحم الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع.

في هذا الصدد، يعد جهاز المنحة الجزافية للتضامن من أهم برامج الدّعم الاجتماعي التي وضعتها الدولة (الشبكة الاجتماعية) سنة 1994 من أجل التكفّل بالفئات الاجتماعية الهشّة و المعوزة التي ليس لديها دخل و غير قادرة على العمل على غرار الأشخاص المسنّين، الأشخاص المعوقين، النساء ربات عائلة بدون دخل وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة تسبب العجز.

كما تمثل الخلايا الجوارية للتضامن من خلال المهام المنوطة بها و المحددة في المرسوم التنفيذي رقم08-307 المؤرخ في 27 سبتمبر 2008 والمتضمن انشاءها، ركيزة وكالة التنمية الاجتماعية في مرافقة برنامج عملها في الميدان وهي متكونة من فريق عمل يضم أطباء و أخصائيين نفسانيين واجتماعيين وكذا مساعدون اجتماعيون.

ترتكز الخلايا الجوارية للتضامن في نشاطاتها على الدعم الاجتماعي وتشمل ميادين الصحة الجماعية والدعم النفسي، التوجيه والمرافقة وتصل إلى الوساطة والاتصال الاجتماعيين. أهم وسائل تدخلها هي التحقيقات الأسرية والاجتماعية، المقاربات الأنتروبولوجية وكذا الخرائط الاجتماعية على مستوى البلديات والولايات، مما مكّنها من اكتساب خبرة كبيرة في العديد من مجالات تدخلها.

1. أهداف جهاز المنحة الجزافية للتضامن :

يهدف جهاز المنحة الجزافية للتضامن إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الاجتماعية الهشّة والمعوزة و كذا تحسين ظروف التكفّل بها ومحاربة كل أشكال التهميش و الإقصاء لها و مرافقتها من خلال تخصيص إعانة مباشرة على شكل منحة شهرية لكل شخص مسجل بالإضافة إلى ضمان التغطية والحماية الاجتماعية للمستفيدين وكذا ذوي الحقوق تمكنها من الاستفادة من بطاقة الشفاء و المزايا المتعلقة لا سيما الرعاية الطبية والأجهزة والمعدات والمساعدة الفنية في هذا المجال بالنسبة للأشخاص المعوقين.

كما يجسد هذا الجهاز الاجتماعي مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الاستفادة من المزايا الممنوحة حيث يستهدف أرباب العائلات والأفراد من كلا الجنسين دون تمييز.

2. المزايا الممنوحة من خلال الجهاز :

☜ منحة شهرية تقدر بـ:

1) عشرة آلاف دينار (10.000 دج) شهرياً لكل من :

- الأشخاص بدون دخل الذين يبلغ سنهم ثماني عشر (18) سنة على الأقل، الحاصلين على بطاقة معوق و مصابين بإعاقة بصرية (كف البصر) أو إعاقة سمعية، بنسبة 100%،
- العائلات بدون دخل والتي على عاتقها شخص أو عدّة أشخاص معاقين بنسبة 100% ويقل سنّهم عن 18 سنة و المتحصّلين على بطاقة معاق (تدفع هذه المنحة لكل شخص متكفل به و معاق بنسبة 100%).

2) ثلاثة آلاف دينار (3.000 دج) شهرياً لبقية الفئات المستفيدة من المنحة الجزافية للتضامن، طبقاً للتنظيم المعمول به.

يضاف إلى المنحة مبلغ 120 دج عن كل شخص تحت الكفالة في حدود ثلاثة (03) أشخاص لكل عائلة.

☜ التكفل بالتغطية والحماية الاجتماعية للمستفيدين وكذا ذوي الحقوق (ayant droits) طبقاً للإجراءات المعمول بها. يحسب مبلغ الاشتراكات المدفوعة إلى مصالح الضمان الاجتماعي على أساس 6٪ من الأجر الوطني الأدنى المضمون.

3. الفئات الاجتماعية المؤهلة للاستفادة من الجهاز :

يستهدف جهاز المنحة الجزافية للتضامن فئات اجتماعية محدّدة و المبينة كما يلي:

1) أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل، المعوقين بدنياً أو ذهنيا و عاجزين بدنياً عن الشغل،

2) أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل، البالغين أكثر من ستين (60) سنة،

3) المرأة ربة عائلة بدون دخل و البالغة من العمر أقل من ستين (60) سنة،

4) الأشخاص الذين يفوق سنّهم 60 سنة والغير مسجّلين بمؤسّسة مختصّة و ليس لهم أي مورد،

5) الأشخاص العاجزين والمصابين بمرض عضال أو مزمن يسبب العجز أو الأشخاص الحاصلين على بطاقة إعاقة، الذين يفوق سنهم 18 سنة وليس لديهم أي مورد،

6) العائلات التي تتكفل بشخص أو عدّة أشخاص معاقين (الذين يقل سنّهم عن 18 سنة) ليس لديهم أي مورد والحاصلين على بطاقة إعاقة.تدفع المنحة عن كل شخص معوق تحت الكفالة،

7) الأشخاص المكفوفين الذين يفوق سنهم 18 سنة ويتقاضون أجرًا مساوي أو أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون.

4. حصيلة إنجازات جهاز المنحة الجزافية للتضامن خلال الفترة الممتدة من 2017-2021:

انتقل العدد الإجمالي للمستفيدين من جهاز المنحة الجزافية للتضامن من 781.479 نهاية سنة 2017 إلى 934.444 نهاية شهر مارس 2021، و هو ما يمثل زيادة معتبرة تقدر بـ152.965 مستفيد، أي بنسبة + 19,6%.

توزيع المستفيدين حسب الفئات العمرية، تبين أنّ فئة "الأشخاص المسنّين" سجلت نسبة معتبرة من مجموع المستفيدين كما هو مبين في الجدول الآتي :

الفئة العمرية	2017			2018			2019			2020			2021		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
أقلمن 60 سنة	158 915	260 390	419 305	193 666	330 893	524 559	187 838	332 681	520 519	185 072	334 877	519 949	184 203	331 971	516 174
60 سنة-64 سنة	26 424	41 595	68 019	38 390	50 624	89 014	38 583	51 700	90 283	37 812	52 264	90 076	35 415	51 373	86 788
65 سنة فمافوق	125 116	169 039	294 155	137 010	182 813	319 823	138 190	181 897	320 087	139 656	180 327	319 983	145 670	185 812	331 482
مجموعالمستفيدين (1)	310 455	471 024	781 479	369 066	564 330	933 396	364 611	566 278	930 889	362 540	567 468	930 008	365 288	569 156	934 444
مجموعالمستفيدين 60 سنة فمافوق (2)	151 540	210 634	362 174	175 400	233 437	408 837	176 773	233 597	410 370	177 468	232 591	410 059	181 085	237 185	418 270
نسبة (%) المستفيدين 60سنة فمافوق 3=(1/2)	48,8	44,7	46,3	47,5	41,4	43,8	48,5	41,3	44,1	49,0	41,0	44,1	49,6%	41,7%	44,8%

❖ عدد الأشخاص المعوقين البالغين 60 سنة فما فوق :

الفئة العمرية	2017			2018			2019			2020			2021		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
60 سنة-64 سنة	26 424	41 595	68 019	38 390	50 624	89 014	38 583	51 700	90 283	37 812	52 264	90 076	35 415	51 373	86 788
65 سنة فما فوق	125 116	169 039	294 155	137 010	182 813	319 823	138 190	181 897	320 087	139 656	180 327	319 983	145 670	185 812	331 482
مجموع المستفيدين 60 سنة فما فوق (1)	151 540	210 634	362 174	175 400	233 437	408 837	176 773	233 597	410 370	177 468	232 591	410 059	181 085	237 185	418 270
من بينهم الأشخاص المعوقين (2)	14 429	18 721	33 150	15 358	19 805	35 163	14 949	19 239	34 188	15 469	19 230	34 699	16 644	20 079	36 723
نسبة (%) المستفيدين المعوقين 60 سنة فما فوق 3=(1/2)	9,5	8,9	9,2	8,8	8,5	8,6	8,5	8,2	8,3	8,7	8,3	8,5	9,2	8,5	8,8

تمثل نسبة الأشخاص المسنّين البالغين 60 سنة فما فوق و المصابين بإعاقة (مهماكان نوعها) حوالي 9% من مجوع المستفيدين البالغين 60 سنة فما فوق.

4.العمل الجواري : استهداف واحصاء ومرافقة المسنين في وضع اجتماعي صعب :

حصيلة نشاطات الخلايا الجوارية للتضامن لفائدة الاشخاص المسنين من سنة 2017 إلى 2021

برنامج الخلايا الجوارية للتضامن

قامت الخلايا الجوارية للتضامن منذ سنة 2017 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2021 و حتى خلال فترة الحجر الصحي وبعده وإلى غاية يومنا هذا ، بنشاطات استهداف ،مرافقة و وساطة اجتماعية وكذا نشاطات التحسيس والتوعية، خاصة منها المتعلقة بالحد من إنتشار جائحة كورونا لفائدة كل الفئات الهشة خاصة منها الأشخاص المسنين،حيث استفاد 216 740 شخص مسن من هذه النشاطات بغرض مساعدتهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية حيث تم :

- إحصاء 81.911 شخص مسن لتحديد احتياجاتهم ومن ثم مرافقتهم حسب الحاجة المعّبر عنها؛
- المرافقة و الوساطة الاجتماعية لفائدة 52.075 شخص مسن من اجل تسهيل الوصول إلى مختلف الهيئات و المؤسسات و الإدارات على المستويين المحلي و الوطني ؛
- المرافقة والتكفل الطبي والنفسي لـ 38.073 شخص مسن؛
- تقديم 40.067 إعانات إجتماعية و مادية لا سيما الألبسة ،الأغذية ، الأجهزة الطبية ،.....الخ؛
- المساهمة في تحيين 798 ملف خاص بالأشخاص المسنين والمصادقة عليها، من أجل الإستفادة من المنحة الجزافية للتضامن على مستوى مديريات النشاط الاجتماعي للتضامن؛
- إستهداف 1.358 شخص مسن، من أجل الإستفادة من نشاطات الترفيه و الراحة؛
- تنظيم زيارات دورية على مستوى المراكز المتخصصة لفائدة 142؛
- استفادة 144 مسن من عمليات التطعيم ضد الأنفلونزا الموسمية؛
- المشاركة في القوافل الطبية التضامنية لفائدة الأشخاص المسنين؛
- تنظيم حملات وطنية تحسيسية وتوعوية حول مختلف المواضيع المتعلقة بالأشخاص المسنين كمناهضة المعاملة السيئة للأشخاص المسنين، تحسيس حول مخاطر الصيام بالنسبة للأشخاص المسنين الذين يعانون من بعض الأمراض المزمنة وهذا خلال فترة شهر رمضان...الخ؛
- تنظيم حملات وطنية تحسيسية وتوعوية، حول أهم المشاكل الصحية والاجتماعية لفائدة 558.475 من العائلات والأشخاص من الفئات الهشة و المعوزة بمناطق الظل من بينهم الأشخاص المسنين؛
- تنظيم حملات تحسيسة و توعوية من أجل الحد من انتشار جائحة كورونا، حيث أُقيمت هذه العمليات التحسيسية في مختلف الأماكن (الأسواق، المنازل، الشارع...الخ)،كما تم القيام بالتحسيس على مستوى مكاتب البريد والمواصلات تزامنا مع تقاضي المتقاعدين لمعاشاتهم وصرف المنحة الجزافية للتضامن؛
- توزيع أقنعة واقية لمكافحة فيروس كورونا لفائدة 2.172 شخص مسن.

4.4.الإدماج الاجتماعي والشيخوخة الناشطة

4.4.1.فئة المسنين الناشطين في مجال التجارة والاعمال

قدرت وزارة التجارة ،عند نهاية مارس من عام 2021 فئة المسنين الناشطين المسجلين في السجل التجاري بـ: 603219 ،مسجل في السجل التجاري، بعدما كان سنة 2017 عدد هم يقدر ب: 451358، أي بزيادة وصلت33.64% : (151861 ناشط مسجل في السجل التجاري) مقسمين كمايلي:

- 532500 ،شخص طبيعي
- 70719، شخص معنوي (مسير مؤسسة).

تمثل نسبة الفئة الناشطة من المسنين حوالى 13.34 % من مجموع الساكنة من فئة المسنين طبقا لأحكام التشريع التي تسمح بمواصلة النشاط دون قيد لا سيمانص المادة الأولى من القانون التجاري الجزائري " يُعد تاجرًا كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريًا و يتخذه مهنة معتادة له ما لم يقض القانون بخلاف ذلك"، دون تحديد السن الأقصى وكذا القانون رقم 91-14 مؤرخ في 14 سبتمبر سنة 1991 يتمم القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18 غشت سنة 1990 المتعلق بالسجل التجاري.

تطور عدد المنتسبين من كبار السن للسجل التجاري من 2017 الى 2021:

لقد عرف عدد الناشطين من فئة المسنين المسجلين في السجل التجار نمو منظما في الفترة الممتدة من 2017 الى غاية 2021، في الفئتين المذكورتين .

وقد عرفت الاحصائيات تسجيل 14% فقط من النساء، من مجموع الأشخاص الطبيعين المنتسبين للسجل التجاري. آما في فئة المسيرين للشركات التجارية فقط عرفت حضور المرأة المسنة بنسبة6% مقابل 94 % للرجال.

من خلال الاحصائيات المسجلة نلاحظ تطور في نسبة الزيادة بالنسبة للسيدات المسنات المسيرات لمؤسسات تجارية مقارنة مع انخفاض لدى الرجال من هذه الفئة ، ما يعبر عن انخراط في الحياة العامة ومواصلة النشاط . حيث سجلت إحصائيات وزارة التجارة حتى مارس2021 وجود ممارسات تتراوح اعمارهن ما بين 60 سنة و 70 سنة:

- ✓ 642 مسيرة (شخص معنوي)،
- ✓ 37143امرأة مسنة مسجلة في السجل التجاري(شخص طبيعي).

تطور فئة المسنين الناشطين في مجال الاعمال المقيد بالسجل التجاري حسب الجنس

الفترة الممتدة من 2017 إلى مارس2021

4.5.التعليم والتكنولوجيا حق لجميع الفئات:

4.5.1. التعليم والتكوين والمرافقة طريق الادماج الاقتصادي والاجتماعي

في اطار تحقيق اهداف التنمية المستدامة افاق2030 لاسيما الهدف الرابع المصد الرابع :"الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.

وضمن السياسة االاجتماعية الرامية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص للجميع في التمتع بالحق في التعليم ومحاربة الأمية سعت الجزائر الى وضع استراتيجية وطنية لمحاربة الامية عن طريق انشاء الديوان الوطني لتعليم الكبار وبالشراكة مع جمعيات المجتمع المدني لرفع رهان لا أمية آفاق 2030.

في هذا الصدد تم فتح شبكات محلية للتعليم ومحاربة الامية، باعتبار التعليم احد الركائز الحقيقية للتنمية المستدامة وحصر جيوب الفقر وعلى هذا الاساس وفي الفترة التي يغطيها هذا التقدير كانت النتائج كمايلي:

المواسم الدراسية	عدد الدارسين من الكبار			الملاحظة
	مجموع الدارسين	رجال	نساء	
2017-2018	127567	10363 %8.12	117204 %91,88	
2018-2019	125912	10175 8.08%	115737 %91,92	
2019-2020	-	-	-	نشاط بسبب فيروس كورونا
2020-2021	111169	8184 7.36%	102985 %92,64	

وقد سجلت نسب متفوقة للمرأة المسنة في الولوج لأقسام التعليم ومحور الأمية مقارنة مع الرجل، إذ كانت نسبة المرأة: 92,64% من مجموع المتمدرسون الكبار. اعتبار من ذلك كون هذه الفئة هي أكثر استفادة من تراتيب الادماج المهني والاقتصادي وانخراطا في مسارات التنمية المستدامة في مختلف التراتيب ،لاسيما تلك المتعلق بالقروض المصغرة وانشاء المشاريع الصغيرة في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك فقد تم وضع برنامج شراكة مع المنظمات وهيئات دولية لتعزيز دور المرأة ومرافقته لتمكين من تحقيق الاستقلالية الاقتصادية لاسيما في مناطق الريف حيث سجلت مشاريع كمايلي:

- إنشاء 09 مراكز لمحو الأمية وقبل التمهين للمرأة والفتاة سبع مراكز بولاية الجلفة وهي ولاية سهبية رعوية تعرف كثافة سكانية ومركزين بولاية أدرار وهي أكبر ولايات الجمهورية مساحة تقع في الجنوب ذات طابع صحراوي .
- فتح فصول لتعليم اللغة الوطنية الثانية (الأمازيغية) في 16 ولاية لتمكين كبار السن الأميين من الحصول عن تعليم قاعدي يساعدهم في الحياة اليومية
- إطلاق مشروع شراكة مع الاتحاد الأوروبي يخص عصرنة برنامج محو الأمية
- إنشاء جسر تربوي بين الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار والديوان الوطني للتعليم عن بعد لتعزيز حظوظ التمدرس لدى الحاصلين على مستويات التأهيل لدخول مرحلة المتوسط وإكمال الدراسة

4.6.المقاربة الاقتصادية لإدماج المسنين في الجزائر: جهاز القرض المصغر:

هو جهاز تابع للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، يضمن منح قروض صغيرة وميسرة لخلق مشاريع لفائدة الفئات التي تعاني الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وتمكينها من تحقيق الاستقلالية المالية وضمان العيش الكريم، ضمن التزامات الجزائر في مكافحة الفقر وتجسيد أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030.

بلغ عدد المستفيدين من جهاز القرض المصغر، الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة، قد بلغ 9330 شخص مسن ، ما يمثل 5,86% من العدد الإجمالي للمستفيدين خلال الفترة (2017-2021) .

وكانت نسبة المرأة المسنة 77,41% وبعدد اجمالي للمستفيدات قدر ب:222 7 امرأة وهو ما يعكس توجه هذه الفئة إلى طرق باب محو الأمية لتمكينها من الحصول على المرافقة والتكوين في مجال المقاولاتية الصغيرة وإدارة المشاريع.

وقد تميزت معظم المشاريع في مجال الأنشطة المتعلقة بقطاعات الصناعة الصغيرة جدًا والحرف التقليدية و الخدمات، هي الأكثر ممارسة من قبل المستفيدين الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة، بنسبة 78,51 ٪ من عدد القروض الممنوحة لهذه الفئة.

حصيلة المستفيدين الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة للفترة ما بين (2017-2021)

1. توزيع المستفيدين حسب الجنس

نهاية شهر مارس(2021)

الجنس	النساء	الرجال	المجموع
عدد المستفيدين فوق 60 سنة	7 222	2 108	9 330
النسبة%	77,41%	22,59%	100,00%

2. توزيع المستفيدين حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	النسبة (%)
الزراعة	10,28%
الصناعة الصغيرة	45,79%
البناء و الأشغال العمومية	9,84%
الخدمات	14,29%
الصناعة التقليدية	18,43%
التجارة	1,24%
الصيد	0,13%
المجموع	100,00%

5-الرعاية الصحية

بالإضافة إلى الأحكام الدستورية المتعلقة بمجانية الرعاية الصحية لجميع الجزائريين دون تمييز وتلك المتعلقة بمسؤولية الدولة في مجال الوقاية والحماية وترقية صحة المواطنين بما فيهم الأشخاص في وضع صعب، فإن قانون الصحة رقم 11.18 المؤرخ في 18 شوال 1439هـ الموافق ل 02 يوليو 2018م يكرس بدوره من خلال المادة 21، مبدأ عدم التمييز فيما يخص الرعاية الصحية للأشخاص حيث ينص على أن «لكل شخص الحق في الحماية والوقاية و العلاج والمرافقة التي تتطلبها حالته الصحية في كل مراحل حياته وفي كل مكان. ولا يجوز التمييز بين الأشخاص في الحصول على الوقاية أو العلاج، لاسيما بسبب أصلهم أو دينهم او سنهم أو جنسهم أو وضعيتهم الاجتماعية والعائلية أو حالتهم الصحية أو إعاقتهم». و تعتبر حماية صحة الأشخاص المسنين في الجزائر من أولويات الصحة العمومية حيث خصص لها قسما كاملا (القسم الثالث) إضافة إلى أن هذه الفئة معنية كباقي المواطنين بجميع تدابير الطب المجاني وحرية الولوج إلى جميع مؤسسات الصحة الجوارية إلى المؤسسات العمومية و الاستشفائية والمتخصصة والمراكز الاستشفائية الجامعية.

ففي هذا الشأن تنص المادة 86 من قانون الصحة على مايلي: «تتولى الدولة إعداد وتنفيذ برامج لحماية صحة الأشخاص المسنين يستفيد الأشخاص المسنون، لاسيما المصابون بأمراض مزمنة أو المعوقون من كل الخدمات المتعلقة بالعلاج وإعادة التكييف والتكفل النفسي التي تتطلبها حالتهم»
وتجدر الإشارة هنا على أن هذه الخدمات الصحية مضمونة مجانا سواءا كان الشخص المسن يتمتع بتأمين الضمان الاجتماعي أو لا.

كما نص قانون الصحة في المادة 87، على أن تضمن الهياكل ومؤسسات الصحة التكفل بالاحتياجات **الصحية للأشخاص المسنين، لاسيما أولئك المعوقين أو الذين هم في تبعية، بواسطة مستخدمين مؤهلين وكل وسيلة أخرى بما في ذلك العلاج والاستشفاء في المنزل.**

ومنذ سنة 2010، سنت الجزائر قانون يحمل رقم 10-12 مؤرخ في 29 ديسمبر 2010، يتعلق بحماية الأشخاص المسنين والذي تطرق إلى جميع جوانب متطلبات العيش الكريم والرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية للأشخاص المسنين من الفئة العمرية من 60 سنة فما فوق.

و فيما يخص الاستفادة من التغطية الصحية، فان مجمل كبار السن يستفيدون منها مهما كان نوع المرض الذي يعانون منه و هذا التأمين الصحي يغطي كافة الخدمات الصحية، من رعاية أولية و ثانوية و استشفاء و الدواء بالمجان في المؤسسات الصحية العمومية.

و يشكل الأشخاص المسنون 60 سنة فما فوق- نسبة 10 بالمئة من مجموع السكان. و توضح الجداول الإحصائية المرفقة عدد و نسبة الأشخاص المسنين حسب الفئات العمرية، معدلات انتشار الأمراض المزمنة حسب الجنس و مكان الإقامة

أما فيما يخص نسبة الأنفاق من الجيب من قبل كبار السن على الرعاية الصحية من مجمل إنفاقهم فان المعلومات غير متوفرة حاليا لعدم وجود مسح وطني في هذا المجال بالنسبة للفترة الزمنية المعنية بموضوع التقرير المتعلق بالشيخوخة مع التأكيد على مجانية العلاج لجميع السكان طبقا لأحكام الدستور والتشريعات المنظمة للمنظومة الصحية.

مع التأكيد أن الضمان الاجتماعي يضمن التغطية الصحية الشاملة لأصحاب الامراض المزمنة من فئة المسنين من ذوي الأمراض المزمنة أو من يعانون صعوبات اجتماعية ضمن ترتيب المنحة الجزافية للتضامن والتي تضمن التغطية الاجتماعية والصحية وقدر عدد المستفيدين منها بعنوان ستة 2021 :270 418 شخص مسن أكثر من 60 سنة كما يستفيد من هذه المنحة 36723 شخص مسن معاق أي بنسبة 8.8%.

إضافة إلى 212790 شخص مسن معاق حامل لبطاقة الاعاقة منهم 98611 امرأة مسنة يتقاضون منحة الاعاقة مع تأمين اجتماعي وصحي شامل.

5.1. الساكنة من فئة المسنين (2017-2021)

Année 2017 (%)	Année 2017

Groupe d'âge	Masculin	Féminin	Ensemble
60-64 ans	624 151	613 866	1 238 017
65-69 ans	465 133	452 707	917 840
70-74 ans	288 367	304 758	593 125
75-79 ans	237 277	252 417	489 694
80-84 ans	156 344	171 246	327 590
85 ans & +	117 331	119 501	236 832
60 ans et plus	1 888 603	1 914 495	3 803 098
TOTAL	21132814	20588388	41 721 202

Groupe d'âge	Masculin	Féminin	Ensemble
60-64 ans	3,0	3,0	3,0
65-69 ans	2,2	2,2	2,2
70-74 ans	1,4	1,5	1,4
75-79 ans	1,1	1,2	1,2
80-84 ans	0,7	0,8	0,8
85 ans & +	0,6	0,6	0,6
60 ans et plus	8,9	9,3	9,1
TOTAL	100	100	100

	Année 2018		
Groupe d'âge	Masculin	Féminin	Ensemble
60-64 ans	644678	639318	1283996
65-69 ans	496978	482422	979400
70-74 ans	301371	316741	618112
75-79 ans	240582	256457	497039
80-84 ans	160764	177181	337945
85 ans & +	124506	127524	252030
60 ans et plus	1968879	1999643	3968522
Pop Totale	21570555	21007167	42577722

	Année 2018 (%)		
Groupe d'âge	Masculin	Féminin	Ensemble
60-64 ans	3,0	3,0	3,0
65-69 ans	2,3	2,3	2,3
70-74 ans	1,4	1,5	1,5
75-79 ans	1,1	1,2	1,2
80-84 ans	0,7	0,8	0,8
85 ans & +	0,6	0,6	0,6
60 ans et plus	9,1	9,5	9,3
Pop Totale	100	100	100

	Année 2019		
	Masculin	Féminin	Total
60-64 ans	657885	652416	1310301
65-69 ans	507159	492305	999464
70-74 ans	307545	323230	630775
75-79 ans	245511	261711	507222
80-84 ans	164058	180811	344869
85 ans & +	127057	130137	257194
60 ans et plus	2009215	2040610	4049825
Pop Totale	22012465	21437535	43450000

	Année 2019 (%)		
	Masculin	Féminin	Total
60-64 ans	3,0	3,0	3,0
65-69 ans	2,3	2,3	2,3
70-74 ans	1,4	1,5	1,5
75-79 ans	1,1	1,2	1,2
80-84 ans	0,7	0,8	0,8
85 ans & +	0,6	0,6	0,6
60 ans et plus	9,1	9,5	9,3
Pop Totale	100	100	100

	Année 2020		
	Masculin	Féminin	Total
60-64 ans	679249	678013	1357262
65-69 ans	534200	520260	1054460
70-74 ans	330136	342563	672699
75-79 ans	245978	263738	509716
80-84 ans	169378	187026	356404
85 ans & +	133966	138395	272361
60 ans et plus	2092907	2129995	4222902
Pop Totale	22447077	21852925	44300002

	Année 2020 (%)		
	Masculin	Féminin	Total
60-64 ans	3,0	3,1	3,1
65-69 ans	2,4	2,4	2,4
70-74 ans	1,5	1,6	1,5
75-79 ans	1,1	1,2	1,2
80-84 ans	0,8	0,9	0,8
85 ans & +	0,6	0,6	0,6
60 ans et plus	9,3	9,7	9,5
Pop Totale	100	100	100

	Année 2021		
	Masculin	Féminin	Total
60-64 ans	710000	716000	1426000
65-69 ans	566000	562000	1128000
70-74 ans	388000	392000	780000
75-79 ans	240000	263000	503000
80-84 ans	177000	199000	376000
85 ans & +	147000	159000	306000
60 ans et plus	2228000	2291000	4519000
Pop Totale	22813000	22210000	45023000

	Année 2021 (%)		
	Masculin	Féminin	Total
60-64 ans	3,1	3,2	3,2
65-69 ans	2,5	2,5	2,5
70-74 ans	1,7	1,8	1,7
75-79 ans	1,1	1,2	1,1
80-84 ans	0,8	0,9	0,8
85 ans & +	0,6	0,7	0,7
60 ans et plus	9,8	10,3	10,0
Pop Totale	100	100	100

Source : Estimation Ministère de la santé

5.2. الامراض المزمنة

الامراض المزمنة المسجلة لدى وزارة الصحة والمتعلقة بفئة كبار السن في المجالين الحضري والريفي وحسب الجنس سنة 2019 ،تنتشر عند السيدات المسنات أكثر من الرجال وبنسبة 68.5 % من مجموع المسنون المصابون بأمراض مزمنة.

كما تبين الاحصئيات المرفقة في الجداول أن 58,9 % من السكان المسنون البالغين أكثر من 60 سنة يعانون من أمراض مزمنة.

وترتفع هذه النسبة في المدن والحواضر بنسبة : 61,1 % **مقارنة بسكان الأرياف فيعاني 54.1% من المسنون قاطني المناطق الريفية من أمراض مزمنة.**

وهو ما يؤكد أن سياسة الصحة الجوارية وتكافؤ الفرص في العلاج التي ضمنها الدستور وقانون الصحة ومجانية العلاج أزالت الفوارق بين سكان المدن والأرياف ،إضافة إلى أن ظروف العيش الملائمة في الريف أدت إلى تناقص مقارنة مع المدينة

Prévalence des maladies chroniques chez les 60 ans et plus par groupes d'âges et par sexe

انتشار الأمراض المزمنة بين من هم في سن الستين فأكثر حسب الفئة العمرية والجنس

	60-64	65-69	70-74	75-79	80-84	85 et +	Total
رجال							
Hypertension artérielle	14,4	19,7	25,1	31,3	36,4	31,6	22,4
Diabéte	13,6	14,4	15,3	15,1	13,3	12,2	14,1
Maladies cardiovasculaires	2,6	4,0	4,5	4,3	9,1	5,7	4,2
Maladies respiratoires	2,5	2,2	3,7	3,3	2,7	3,2	2,8
Maladies articulaires	0,8	0,7	1,6	1,7	0,8	3,6	1,2
Cancer (tout type)	0,5	0,5	1,3	0,8	0,8	0,6	0,7
Troubles Neuropsychiatriques	1,8	1,7	1,0	2,2	1,3	3,0	1,7
Insuffisance rénale	0,4	0,7	0,4	0,7	1,8	0,6	0,6
Maladies héréditaires (hémophilie, thalassémie, céliaque?)	0,1	0,0	0,2	0,0	0,0	0,0	0,1
Autres	1,6	1,6	1,6	2,4	2,1	2,5	1,8
Total	38,4	45,6	54,8	61,7	68,3	62,9	49,6
نساء							

Hypertension artérielle	29,6	34,0	40,2	40,8	41,9	45,1	35,9
Diabéte	15,9	17,3	17,7	15,4	14,0	12,0	16,0
Maladies cardiovasculaires	3,2	3,6	3,9	8,5	7,8	6,5	4,7
Maladies respiratoires	2,1	2,0	1,2	2,1	2,1	1,5	1,9
Maladies articulaires	4,6	5,6	3,9	3,5	3,8	3,6	4,4
Cancer (tout type)	1,3	0,7	1,5	0,6	0,0	0,5	0,9
Troubles Neuropsychiatriques	2,1	1,3	1,2	2,7	2,1	1,7	1,8
Insuffisance rénale	0,5	0,4	0,4	0,1	0,6	0,0	0,4
Maladies héréditaires (hémophilie, thalassémie, céliaque?)	0,0	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0
Autres	2,8	2,7	1,9	3,2	1,3	1,4	2,5
Total	62,0	67,6	71,9	77,2	73,5	72,3	68,5
							المجموع
Hypertension artérielle	21,9	26,6	32,3	36,0	39,2	38,7	29,0
Diabéte	14,7	15,8	16,4	15,3	13,7	12,1	15,1
Maladies cardiovasculaires	2,9	3,8	4,3	6,4	8,4	6,1	4,4
Maladies respiratoires	2,4	2,1	2,5	2,7	2,4	2,3	2,4
Maladies articulaires	2,7	3,1	2,7	2,6	2,3	3,6	2,8
Cancer (tout type)	0,9	0,6	1,4	0,7	0,4	0,5	0,8
Troubles Neuropsychiatriques	1,9	1,5	1,1	2,4	1,7	2,3	1,8
Insuffisance rénale	0,4	0,6	0,4	0,4	1,2	0,3	0,5
Maladies héréditaires (hémophilie, thalassémie, céliaque?)	0,1	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,1
Autres	2,2	2,1	1,8	2,8	1,7	1,9	2,1
Total	50,0	56,1	62,9	69,4	70,9	67,9	58,9

Source : MICS Algérie 2019.

5.3. المخطط الاستعجالي لاحتواء جائحة فيروس كورونا (كوفيد -19)

لقد كانت سنة 2020 سنة استثنائية، بفعل الآثار الناجمة جراء جائحة كورونا (كوفيد-19) ولعل أكثر الفئات تضررا من هذا الفيروس هي فئة كبار السن بسبب خصوصيتهم الصحية ،

وفي ظل ما عرف العالم من تداعيات بسبب جائحة كورونا(كوفيد19) ، قامت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بإجراءات احترازية استعجاليه في أطار البروتوكول الصحي الذي وضعته السلطات العمومية وذلك بتجنيد كل الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للحفاظ على صحة المقيمين وحمايتهم بدور الأشخاص المسنين والمقدرة بـ31 دار موزعة عبر 26 ولاية، تمثلت على الخصوص في:

- ✓ اتخاذ إجراءات عملية الحجر المؤسساتي الشامل لعزل المقيمين ومنع كل الزيارات والأنشطة ذات الطابع الجماعي التي من شأنها أن تشكل خطرا عليهم أو تكون سببا في نقل العدوى.(بداية من شهر مارس2020).

وتجدر الإشارة أن بعض المؤسسات شهدت حجرا كليا للفرق المتطوعة إراديا من المستخدمين وبشكل كلي وبقائهم مع المقيمين بصفة دائمة ومستمرة من بداية الإجراءات الوقائية.

- ✓ إسداء التعليمات الصارمة لمدراء المؤسسات وهياكل استقبال الأشخاص المسنين بمنع كل الزيارات والأنشطة داخل المؤسسات أو مشاركة المقيمين فيها وبصفة قطعية.مع تكييف برامج العمل لضمان ديمومة الخدمة بتجنيد كل العمال والمستخدمين، و توفير وسائل النقل ذهابا وإيابا وتضمن الحرص على مايلي :

- تعزيز تدابير النظافة والتطهير ،فإضافة للبرامج اليومية المسطرة في الظروف العادية والخاصة بمعايير النظافة، تم اعتماد طريقة التطهير اليومي بتعزيز إجراءات النظافة للهياكل والمحيط داخل المؤسسات باستعمال مواد التنظيف بشكل دوري وكذا تعقيم هياكل المؤسسات بالمطهرات.

في هذا المجال عرفت كل دور الأشخاص المسنين عمليات تعقيم واسعة ومستمرة وبمساهمة فعالة لمصالح البلديات ومصالح الحماية المدنية وكذا مصالح وزارة البيئة إضافة الى مطوعين من الجمعيات والخواص.

- ضبط و تحيين المخزون الغذائي والصيدلاني مع الاحترام الصارم للبروتوكول الصحي المعمول به،
- تعزيز الوقاية الصحيةمن خلال تجنيد السلك الطبي والشبه طبي العامل بالمؤسسات وتسخير أطباء عاملين بالمؤسسات المتخصصة التابعة للقطاع وأطباء الخلايا الجوارية للتضامن التابعين لوكالة التنمية الاجتماعية تحت الوصاية لتدعيم المراكز التي تعاني العجز في هذا الشأن.
  - توفير وسائل الكشف المتخصص (كشف سريع،فحص متخصصPCR- ،كشف بالأشعة)
  - إجراء تحقيقات وبائية شاملة، في عدد من المؤسسات عند الاشتباه بإصابة إضافةإلى عددمن التدخلات الرقابية لمصالح الصحةلمرافقةالمؤسسات وتعزيز عمليات التحسيس واليقظة.
- إعداد برنامج تحسيسي لفائدة المقيمين والمستخدمين على حد سواء حول كيفيات الوقاية من انتقال وانتشار العدوى لاسيما عبر إعداد مطويات إرشادية ونشرها وتوزيعها بشكل واسع للتحسيس حول الوقاية من الفيروس،
- وضع برنامج لفائدة المقيمين حول أساليب التطهير والغسل المستمر واستعمال المنظفات والمحاليل الكحولية المطهرة ،والحفاظ على مسافات الأمان بين المقيمين خاصة في المطعم وقاعات التلفزيون ومختلف الهياكل، وارتداء الكمامات

5.4..الحملة الوطنية للتلقيح ضد لأنفلونزا الموسمية

في إطار تجسيد أحكام القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 يوليو 2018 المتعلق بالصحة، لاسيما المادة12 منه والتي تنص على: " تعمل الدولة على ضمان تجسيد الحق في الصحة كحق أساسي للإنسان على جميع المستويات وبخاصة الشخص المسن ".

كما خص القانون رقم 18-11 المؤرخ في يوليو 2018، المتعلق بالصحة، الأشخاص المسنين بشكل واضح في القسم الثالث: تحت عنوان « حماية صحة الأشخاص المسنّين" (المواد:86 و87).حيث نصت:

- المادّة86 :تتولى الدولة إعداد وتنفيذ برامج لحماية صحة الأشخاص المسنين.يستفيد الأشخاص المسنون لاسيما المصابون بأمراض مزمنة أو المعوّقون من كل الخدمات بالعلاج وإعادة التكييف والتكفّل النفسي التي تتطلبها حالتهم الصحية.

-المادّة87 :تضمن هياكل ومؤسسات الصحة التكفل بالاحتياجات الصحية للأشخاص المسنين،لاسيما أولئك المعوقين و/أو الذين هم في تبعية،بواسطة مستخدمين مؤهلين وكل وسيلة أخرى بماقي ذلك العلاج والاستشفاء في المنزل.

وبناء على ذلك وتنفيذا لتعليمات السيد الوزير الأول المتعلقة بتنظيم عملية تلقيح ضد أنفلونزا الموسمية لسنة 2020 – 2021، لفائدة الأشخاص المسنين المقيمين بدور الأشخاص المسنين، تم إطلاق الحملة الوطنية للتلقيح لفائدة مقيمي هذه الدور تحت إشراف السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات من دار الأشخاص المسنين بدالي إبراهيم ،الجزائر العاصمة يوم 15نوفمبر2020.

وتدخل هذه العملية في إطار تعزيز الإجراءات الوقائية والصحية للمحافظة على صحة المسنين وحمايتهم خاصة في الظروف التي عرفها العام جراء انتشارفيروس كورونا،جرت العملية في أحسن الظروف على مستوى دور الأشخاص المسنين، حيث استفاد 1332 مقيما من الجنسين من مجموع المقيمين، منهم 613 امرأة، إضافة إلى استفادة 468 مستخدم.

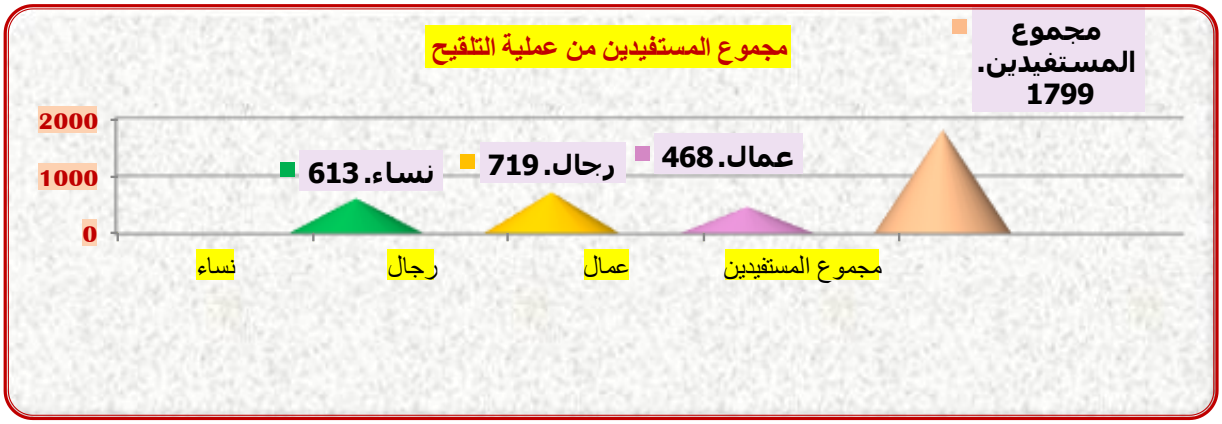

5.6. الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا:

في إطار توجيهات السيد رئيس الجمهورية القاضية بضرورة اتخاذ كل التدابير الرامية للمحافظة على صحة وسلامة الساكنة ، و المجسدة من خلال الاستراتيجية الوطنية للوقاية من انشار فيروس كورونا ، ضمن برنامج عمل الحكومة وتنفيذا لتعليمات السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ،استفاد الاشخاص المسنون المقيمون بدور الأشخاص المسنين كأولوية على المستوى الوطني من عمليات تلقيح واسعة بالتنسيق مع المصالح الصحية المختصة وتحت اشراف ولاة الجمهورية.

وتأتي هذه العملية استكمالا لجهود القطاع خلال سنة 2020 سنة الاستثنائية، للحد من الآثار الناجمة جراء جائحة كورونا (كوفيد-19) وحماية أكثر الفئات تضررا من هذا الفيروس و هي فئة كبار السن بسبب خصوصيتهم الصحية.

انطلقت عملية التلقيح ضد الفيروس بدور الاشخاص المسنين في شهر فيفري2021 واستمرت الى غاية جويلية في ظروف تنظيمية جيدة، ومرافقة صحية ونفسية للمقيمين قبل وبعد اجراء التلقيح، حسب الحصص المخصصة لكل ولاية وبالأخذ بعين الاعتبار هذه الفئة كأولوية طبقا لتعليمات اللجنة العلمية مع مراعاة الوضعية الصحية للمقيمين وتوصيات الاطباء المختصين و رغبة المقيمين في التلقيح.

- شملت العملية كل المؤسسات (31 مؤسسة موزعة على26ولاية)،
- تم تقسيم العملية عبر أكثر70 مرحلة للتلقيح وإعادة التلقيح، وذلك لتسهيل المراقبة البعدية والتكفل بالحالات التي تخضع للتلقيح في حال وجود اعراض.
- تم توفير العدد الكافي من الجرعات المخصصة للعملية: لتلقيح المقيمين والأطر البيداغوجية والادارية المكلفة بحماية المسنين داخل الدور.
- تم تحقيق الغاية من الوصول الى المناعة الجماعية داخل مؤسسات وهياكل استقبال الاشخاص المسنين.

إضافة إلى ذلك فإن جميع المؤسسات الاستشفائية والمؤسسات الصحية والصيدلية جندت لتلقيح كل المواطنين لاسيما المسنين كأولوية مع العلم أن الجزائر وأثناء إعداد هذا التقرير هي دولة منتجة للقاح المضاد لفيروس كورونا محليا وبالتالي فإن توفير وتوزيع اللقاح مجانا على جميع جمهوريات الجزائرية والنتائج المحققة من خلال الحملات الوطنية للتلقيح أعطت نتائج جيدة جدا إضافة لحملات التوعية بضرورة التلقيح عبر محطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية.

Prévalence des maladies chroniques chez les 60 ans et plus par groupes d'âges et milieu de résidence

انتشارالأمراض المزمنة لمن هم في سن الستين فأكثرحسب الفئة العمرية ومكان الإقامة

	60-64	65-69	70-74	75-79	80-84	85 et +	Total
المناطق الحضرية -							
Hypertension artérielle	22,1	27,4	34,3	36,8	42,3	39,1	30,0
Diabéte	15,9	16,8	16,8	16,1	14,2	13,7	16,0
Maladies cardiovasculaires	2,9	4,0	4,3	7,1	9,5	7,0	4,7
Maladies respiratoires	2,4	2,2	2,3	3,2	2,0	2,6	2,4
Maladies articulaires	2,8	2,9	2,7	2,9	2,3	4,0	2,9
Cancer (tout type)	0,9	0,6	1,2	0,7	0,4	0,4	0,8
Troubles Neuropsychiatriques	1,9	1,5	0,9	1,9	2,2	2,3	1,7
Insuffisance rénale	0,4	0,5	0,4	0,5	0,7	0,4	0,5
Maladies héréditaires (hémophilie, thalassémie, céliaque?)	0,1	0,1	0,2	0,1	0,0	0,0	0,1
Autres	2,2	2,1	1,8	2,9	1,3	2,1	2,1

Total	51,6	58,1	64,9	72,2	75,0	71,5	61,1
المناطق الريفية							
Hypertension artérielle	21,4	24,9	28,3	34,4	31,7	37,7	26,9
Diabéte	12,2	13,8	15,6	13,4	12,4	8,3	13,1
Maladies cardiovasculaires	2,9	3,3	4,3	4,9	6,2	4,2	3,8
Maladies respiratoires	2,2	1,9	3,0	1,7	3,2	1,8	2,2
Maladies articulaires	2,3	3,3	2,7	2,0	2,3	2,7	2,6
Cancer (tout type)	0,7	0,6	1,8	0,5	0,5	0,9	0,8
Troubles Neuropsychiatriques	2,0	1,5	1,4	3,5	0,5	2,4	1,8
Insuffisance rénale	0,3	0,6	0,4	0,2	2,3	0,0	0,5
Maladies héréditaires (hémophilie, thalassémie, céliaque?)	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Autres	2,3	2,2	1,6	2,6	2,5	1,5	2,2
Total	46,6	52,1	59,1	63,2	61,6	59,3	54,1
المجموع							
Hypertension artérielle	21,9	26,6	32,3	36,0	39,2	38,7	29,0
Diabéte	14,7	15,8	16,4	15,3	13,7	12,1	15,1
Maladies cardiovasculaires	2,9	3,8	4,3	6,4	8,4	6,1	4,4
Maladies respiratoires	2,4	2,1	2,5	2,7	2,4	2,3	2,4
Maladies articulaires	2,7	3,1	2,7	2,6	2,3	3,6	2,8
Cancer (tout type)	0,9	0,6	1,4	0,7	0,4	0,5	0,8
Troubles Neuropsychiatriques	1,9	1,5	1,1	2,4	1,7	2,3	1,8
Insuffisance rénale	0,4	0,6	0,4	0,4	1,2	0,3	0,5
Maladies héréditaires (hémophilie, thalassémie, céliaque?)	0,1	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,1
Autres	2,2	2,1	1,8	2,8	1,7	1,9	2,1
Total	50,0	56,1	62,9	69,4	70,9	67,9	58,9
Source : MICS Algérie 2019.							

6- بيئة داعمة وصديقة لكبار السن

6.1. أنسنة المحيط

تعد مرحلة الشيخوخة ،مرحلة التأمل والتقرب من الطبيعة، كما أن الشخص المسن في هذه المرحلة يميل بالفطرة للهدوء والسكينة. يعد تخصيص وتصميم حدائق و فضاءات خضراء مع تمكين الوصول إليها ، وسيلة علاجية ناجعة في استقرار نفسية ومزاج كبار السن.

و توصلت دراسات حديثة إلى أن العلاج النفسي عن طريق دمج الطبيعة في الأوساط والبيئات المعيشية هو أكثر فعالية لما يمنح من هدوء روحي واستقرار نفسي وازدهار عاطفي للإنسان وبخاصة لكبار السن.

وعليه فان العمل على إيجاد بيئة صديقة وداعمة لكبار السن تعد من أحدث الطرق البيداغوجية التكفلية بالمسنين . كما أنها تدخل في إطار استراتيجية تحسين وأنسنه المحيط المعيشي لكبار السن، والذي بادرت به وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة عام 2017 وبالشراكة مع قطاعات وزارية وهيئات وطنية قصد تحسين وتهيئة دور الأشخاص المسنين.

وضمن هذا السياق وفي إطار استكمال مسارات الرعاية والحماية التي تخصها الدولة للمسنين ، والإحاطة بقضاياهم ، في ظل الإصلاحات التي تعرفها بلادنا و كرسها الدستور الجديد لعام 2020، بصفة قطعية في المادة21 : والتي نصت صراحة على" ضمان بيئة سليمة منأجل حماية الأشخاص ورفاهيتهم «'والتي تندرج ضمن الوفاء بالتزامات الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامةآفاق 2030، لاسيما الهدف الحادي عشر(11)، المقصد السابع (7)، المتعلق بتوفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سميا بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.

ومع ما تركته جائحة كوفيد -19 من آثار على كل مناحي الحياة تم العمل ضمن خطة استعجالية لتكييف الأنشطة والبرامج المختلفة حسب الظروف وفي اطار مواصلة العمل بالبروتوكول الصحي المعتمد من طرف السلطات العمومية.

وبمناسبة اليوم الوطني الموافق 27 أفريل2021 ، تم الاعلان عن مسابقة بين دور الأشخاص المسنين لإنجاز أحسن حديقة أو مزرعة بيداغوجية كوسيلة لخلق جو من النشاط والمنافسة بين هذه المؤسسات وكذا العمل على تحسين وأنسة المحيط داخلها وايجاد بدائل بيداغوجية لممارسة المسنين للأنشطة وقتل الملل و هي في نفس الوقت إيجاد طريقة علاجية فعالة لما للطبيعة و الاندماج معها من أثر على الصحة النفسية للإنسان خاصة المسن.

العملية استمرت من شهر أفريل إلى غاية منصف شهر سبتمبر 2021 للإعلان عن المؤسسات الفائزة بمناسبة اليوم العالمي للشخص المسن، وقد كانت التجربة رائدة من حيث النتائج المحققة من خلال تحسين المحيط وخلق فضاءات خضراء هائة وكذا مساهمة المسنين في العملية وتفاعلهم معا.

كما يسعى قطاع التضامن الوطني ومن خلال العمل القطاع المشترك على بعث مشروع وطني واعد ضمن خطة العمل الخماسية القادمة يضمن تحسين وتكييف المرافق العامة حسب خصوصية كبار السن الصحية والذهنية و تمكين الوصول اليها للأشخاص المعاقين كبرنامج وطني لبيئة داعمة وصديقة لكبار السن.

وفي هذا الصدد يجدر التذكير أن وزارة البيئة كشريك وعضو ضمن اللجنة الوطنية لحماية الأشخاص المسنين ورفاهيتهم أطلقت تجربة حديقة علاجية داخل مستشفى يمكن تعميمها، مع السعي بشراكة المجتمع المدني لنشر ثقافة البيئة الصديقة والداعمة لكبار السن.

كما سيضمن مخطط العمل القادم في هذا الباب مرافقة الشخص المسن وتمكينه من الوصول الى مختلف الخدمات وحقه في التكنولوجيا، عن طريق مواصلة إطلاق باقات متنوعة من الخدمات الاجتماعية والادارية الرقمية في مجال الصحة والضمان الاجتماعي وغيرها والتي ستسمح بدون شك في تسهيل قضاء الحاجيات الأسية من مكان الإقامة دون الحاجة الى التنقل لمختلف المصالح الإدارية.

6.2. تنظيم آلية التبليغ والإخطار لحماية الشخص المسن في الجزائر:

جاءت هذه المبادرة ولأول مرة في إطار مواصلة لجهود الدولة في رقمنة الخدمات الاجتماعية ولإضفاء المزيد من المرونة والشفافية و تكييف الإجراءات الخاصة بحماية الأشخاص المسنين ،خاصة في ظروف الجائحة ، طبقا لأحكام القانون رقم10-12،المؤرخ في 29 ديسمبر2010، المتعلق بحماية الأشخاص المسنين لاسيما المادتين:

المادة 10: " تلزم الدولة بمساعدة الأشخاص المسنين،؟لاسيما محاربة كل أشكال التخلي والعنف وسوء المعاملة والاعتداء والتهميش والإقصاء من الوسط الأسري والاجتماعي"

المادة 11:" يحق لكل شخص طبيعي أ و معنوي تبليغ السلطات المختصة بكل حالة سوء معاملة أو إهمال في حق الشخص المسن".

تم إطلاق خدمة رقمية للتبليغ عن حالات المساس بحقوق الأشخاص المسنين بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني لليوم الوطني للشخص المسن المصادف ليوم 27 أفريل2020 تحت إشراف السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وبحضور عدد من أعضاء الحكومة .لاسيما من هم في وضع صعب :

- كل شخص مسن يتعرض للعنف مهما كانت درجته أو شكله
- كل شخص مسن يعاني الإهمال بقصد أو بدون وعي مما يؤثر على صحته البدنية وحالة النفسية
- كل شخص مسن فاقد للقدرة والاستقلالية و يعاني الوحدة
- كل شخص مسن يعاني الإقصاء أو التهميش الاجتماعي و الاقتصادي والأسري

- كل حالة يمكن أن تكون مساسا بكرامة المسن أو تعرضه للخطر

لاقت العملية استحسانا وإقبالا من طرف المجتمع ،وفي هذا الصدد، تم استقبال ومعالجة 146 إخطارا عن وضعيات مختلفة للأشخاص المسنين في كامل الولايات وقد عولجت من خلال تدخل الفرق الاجتماعية والخلايا الجوارية للتضامن لإجراء التحقيقات الاجتماعية واتخاذ التدابير المناسبة حسب كل حالة،

الآلية قيد التشغيل على الأرضية الرقمية للقطاع وهي في مرحلة التجريب والمتابعة ، قبل التقييم النهائي قصد إثرائها وتحسينها لتكون أداة للرصد وقياس نبض الوعي المجتمعي بقضايا كبار السن كما نتوقع أن تكون هذه الآلية مستقبلا وسيلة للالتفاف حول كبار السن في إطار جبهة وطنية شاملة لاستكما الجهود في رفع وتحسين جودة الخدمة المقدة للمسن في بلادنا.

الخلاصة:

إن حماية الشخص المسن ورفاهيته في الجزائر تعد من الملفات ذات الأولوية في برنامج عمل الحكومة ،ويتجلى ذلك من خلال سن القوانين التي كرست حمايته القانونية والاجتماعية والصحية طبقا للقانون رقم 84-11 المعدل والمتمم، المتضمن قانون الأسرة)و القانون رقم10-12 ،المتعلق بحماية الأشخاص المسنين والقانون18-11 المتعلق بالصحة، حيث كان دائم الحضور في نشاطات المجتمع لاعتبارات دينية و اجتماعية وأخلاقية عززت مكانته الاجتماعية .

كما ضمنت الدولة جملة التدابير و التراتيب الاجتماعية المختلفة لرعايته ومرافقته سواء كانت إعانات اجتماعية أو معنوية ونفسية، تعزز بقاءه في وسطه الأسري مع ضمان الخدمات الضرورية له وللفروع المتكفلين به خاصة الذين يعانون الهشاشة الاقتصادية والصعوبات الاجتماعية.

ورغم الصعوبات التي فرضتها جائحة كورونا (كوفيد-19) ، سنة 2020، إلا أن الدولة اتخذت كل التدابير الاحترازية والاستباقية وجندت كل الوسائل البشرية والمادية التي ضمنت حمايتهم وجنبتهم الإصابة بالفيروس بمؤسسات وهياكل الاستقبال والنتائج المتحصل عليها لخير دليل على الرعاية والاهتمام والحرص الذي توليه الدولة والمجتمع لهذه الفئة بمقارنة بعديد الدول في العالم.

كما أن اعتماد الجزائر خيار الرقمنة في مجال حماية هذه الفئة كان صائبا من حيث إطلاق **تطبيقة رقمية للإخطار** ورصد كل الحالات الاجتماعية التي يكون فيها المسن عرضة لانتهاك حقوقه أو في وضع صعوبة اجتماعية وضيق في العيش ، طبقا لأحكام القانون10-12 لاسيما المادتين 10 و 11 منه، للتحرك سريعا واتخاذ كل الإجراءات والتدابير الكفيلة بإسعافه ومساعدته وتعزيز حضوره الأسري والاجتماعي.

إنَّ الإصلاحات التي باشرها **السيد رئيس الجمهورية بدءا** بالتعديل الدستوري لعام 2020 أكدت مرة أخرى حرص الدولة بشكل قطعي على حماية كبار السن وتعزيز مكانتهم من خلال المادة 71، والتي أضافت ولأول مرة إلزام الفروع بواجب القيام بالإحسان ومساعدة الأولياء تحت طائلة المتابعات الجزائية في أسمى قوانين الجمهورية.

و على الرغم من أن ما تحقق خلال الخمس سنوات الماضية كان ايجابيا إلى حد كبير، بالالتزام بكل التعهدات والمضي قدما في تحسين وتأهيل ومراجعة الأطر الاجتماعية والتنظيمية والاجتماعية ، إلا أن آفاق العمل الاجتماعي بخصوص موضوع قضايا المسنين في ظل الرهانات المستقبلية واتساع القاعدة الهرمية لهذه الفئة يستدعي منا بذل المزيد من الجهود والعمل في إطار استراتيجية وطنية وبناء على المعطيات وواقع المسن في بلادنا وما ينتظرنا من تحديات مستقبلية لتلبية الحاجيات المتزايدة لهذه الفئة في ظل المادة الدستورية، والتي تستوجب علينا مقارعة الآفاق الآنية، فإننا نعمل على إعداد خطة خمسية لحماية الشخص المسن ورفاهيته للفترة(2022-2026) تعتمد أساسا على المحاور التالية:

- تحيين ومراجعة المنظومة القانونية و التنظيمية في ظل دستور البلاد الجديد،
- مواصلة العمل على توسيع آفاق رقمنة الخدمات الاجتماعية الموجهة للأشخاص المسنين وجودتها وعلى الخصوص المساعدة والمرافقة بالمنزل،
- تعزيز العمل القطاعي المشترك لاسيما في مجال الرعاية الصحية والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة في إطار التنمية المستدامة،
- تعزيز قدرات المتدخلين الاجتماعيين والمهنيين العاملين في مجال حماية المسنين عن طريق التكوين المستمر لاكتساب المهارات والتقنيات لاسيما في مجال استهداف المسنين في مناطق الظل واستشراف البرامج و التراتيب الملائمة،

- الاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وإشراك كل الفاعلين الاجتماعيين على المستوى المحلي،
- مواصلة العمل الجواري التشاركي للتحسيس حول قضايا الأشخاص المسنين في بلادنا.
- تثمين وتعزيز دور المجتمع المدني لاسيما الجمعيات الناشطة في مجال حماية الأشخاص المسنين.
- تعزيز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال حماية الأشخاص المسنين لاسما في مجال التكفل المنزلي والتكفل المؤسساتي .

المرفقات

الدليل الوطني للتراتيب الاجتماعية الموجهة لفائدة الأشخاص المسنين بالجزائر،

التشريعات الوطنية والدولية الخاصة بكبار السن